

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ..... / 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

أثر التقلبات النفطية على التوازنات

النقدية الداخلية في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990-2015)

إشراف الأستاذ:

- د. سمير آيت يحي

من إعداد:

- أحلام نصري

- فوزي لصلج

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فضيل رايس	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
سمير آيت يحي	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
شهلة قدرى	أستاذة محاضر -ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

# شكر و عرفان

في البداية نشكر الله عز وجل الذي أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبل

المعرفة فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف

"الدكتور أيمن يحيى سمير" كما نعيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة،

جزاه الله عنا كل خير.

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتسخير وقتهم وجهدهم في قراءة

هذه المذكرة ومناقشتها والزيادة في إثرائها.

كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي

إلى الطور الجامعي.

# الفهرس العام

فهرس المحتويات	
الصفحة	المحتويات
/	شكر وعران
أ	الفهرس العام
هـ	فهرس الجداول
و	فهرس الأشكال
ز	فهرس الملاحق
5-1	مقدمة عامة
30-7	<b>الفصل الأول الإطار النظري للتوازنات النقدية الداخلية</b>
7	تمهيد
8	المبحث الأول- عموميات حول السياسة النقدية والعرض النقدي
8	المطلب الأول- مفهوم السياسة النقدية
8	1- تعريف السياسة النقدية
8	2- أسس السياسة النقدية
9	المطلب الثاني- مفهوم الكتلة النقدية ومقابلاتها
9	1- تعريف الكتلة النقدية
9	2- المجمعات النقدية
11	3- المقابلات النقدية
13	المطلب الثالث- أدوات السياسة النقدية
13	1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية
14	2- الأدوات النوعية للسياسة النقدية
16	المطلب الرابع- أهداف السياسة النقدية
16	1- الأهداف الوسيطة
18	2- الأهداف النهائية
20	المبحث الثاني- التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية
20	المطلب الأول- مفهوم التضخم
21	1- تعريف التضخم
21	2- خصائص التضخم

21	المطلب الثاني - أنواع التضخم.....
23	المطلب الثالث - أسباب التضخم.....
24	المطلب الرابع - آثار التضخم.....
25	المبحث الثالث - سعر الفائدة كأداة للتحكم في السياسة النقدية.....
25	المطلب الأول - مفهوم سعر الفائدة.....
26	1- تعريف سعر الفائدة.....
26	2- خصائص سعر الفائدة.....
27	3- محددات سعر الفائدة.....
27	المطلب الثاني - أنواع سعر الفائدة.....
28	المطلب الثالث - وظائف سعر الفائدة.....
28	المطلب الرابع - آثار سعر الفائدة.....
30	خلاصة الفصل.....
59-32	<b>الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)</b>
32	تمهيد.....
33	المبحث الأول - الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)
33	المطلب الأول - تطور أسعار النفط وأهم تقلباته خلال الفترة (1990-2015).....
33	1- المرحلة الأولى (1990-1999).....
34	2- المرحلة الثانية (2000-2015).....
37	المطلب الثاني - تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-2015).....
37	1- المرحلة الأولى (1990-1999).....
39	2- المرحلة الثانية (2000-2015).....
41	المطلب الثالث - تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2015).....
41	1- المرحلة الأولى (1990-1999).....
43	2- المرحلة الثانية (2000-2015).....
45	المبحث الثاني - تطور الكتلة النقدية M2 ومقابلاتها خلال الفترة 1990-2015.....

45	المطلب الأول- تطور الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة 1990-2015.....
45	1- المرحلة الأولى 1990-1999 .....
47	2- المرحلة الثانية 200-2015 .....
49	المطلب الثاني- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2015).....
49	1- المرحلة الأولى (1990-1999) .....
51	2- المرحلة الثانية (2000-2015) .....
53	المبحث الثالث- تطور مؤشرات التوازن النقدي الداخلي خلال الفترة (1990-2015)....
53	المطلب الأول- تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2015).....
53	1- المرحلة الأولى (1990-1999) .....
54	2- المرحلة الثانية (2000-2015) .....
55	المطلب الثاني- تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990-2015.....
55	1- المرحلة الأولى (1990-1999).....
57	2- المرحلة الثانية (2000-2015).....
59	خلاصة الفصل.....
86-61	<b>الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة (1990-2015)</b>
61	تمهيد.....
62	المبحث الأول- الإطار النظري للانحدار الخطي البسيط والمتعدد.....
62	المطلب الأول- تعريف الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.....
62	1- تعريف الانحدار الخطي البسيط.....
62	2- تعريف الانحدار الخطي المتعدد.....
64	المطلب الثاني- فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.....
64	1- فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط.....
65	2- فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
68	المطلب الثالث- مشاكل الانحدار الخطي المتعدد.....
68	1- مشكلة الارتباط الذاتي.....
71	2- مشكلة التعدد الخطي.....
74	3- مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.....

78	المبحث الثاني- المعالجة الاحصائية لنموذج الانحدار الخطي البسيط وتحليله اقتصاديا...
78	المطلب الأول- المعالجة الاحصائية لنموذج الانحدار الخطي البسيط .....
78	1- تقديم متغيرات نموذج الانحدار الخطي البسيط.....
78	2- تقييم نموذج الانحدار الخطي البسيط.....
80	المطلب الثاني- التحليل الاقتصادي للنموذج.....
81	المبحث الثالث- المعالجة الإحصائية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد وتحليله إقتصادي
81	المطلب الأول- المعالجة الإحصائية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد.....
81	1- تقديم متغيرات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.....
82	2- تقييم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.....
84	المطلب الثاني- مشاكل النموذج والتحليل الاقتصادي.....
84	1- مشاكل النموذج.....
86	2- التحليل الإقتصادي للنموذج.....
88	خلاصة الفصل.....
90	الخاتمة العامة.....
94	قائمة المصادر والمراجع.....
100	الملاحق.....

.1

.1.1

.1.2

.2

فهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	الرقم
13	..... نموذج عن ميزانية البنك المركزي	1-1
33	..... تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)	1-2
34	..... تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)	2-2
37	..... تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات (1990-1999)	3-2
49	..... تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات (2000-2015)	4-2
42	..... تطور نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-1999)	5-2
43	..... تطور نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2015)	6-2
46	..... تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (1990-1999)	7-2
47	..... تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2015)	8-2
59	..... تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1999)	9-2
51	..... تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2015)	10-2
53	..... تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1999)	11-2
54	..... تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2015)	12-2
58	..... تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-1999)	13-2
57	..... تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2015)	14-2
79	..... تقدير النموذج الخطي البسيط	1-3
82	..... تقدير النموذج الخطي المتعدد	2-3
85	..... اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	3-3
85	..... اختبار Breusch-Pagan-Godfrey	4-3

فهرس الأشكال		
الصفحة	العنوان	الرقم
20	الأهداف النهائية للسياسة النقدية.....	1-1
24	الأسباب الرئيسية للتضخم.....	2-1
33	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1999-1990).....	1-2
35	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2015-2000).....	2-2
38	تطور نسبة صادرات المحروقات ونسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات (1999-1990).....	3-2
40	تطور نسبة صادرات المحروقات ونسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات (2015-2000).....	4-2
42	تطور نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-1999).....	5-2
44	تطور نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2015).....	6-2
46	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (1999-1990).....	7-2
48	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2015-2000).....	8-2
50	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1999-1990).....	9-2
51	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2015-2000).....	10-2
53	تطور معدل الخصم خلال الفترة (1999-1990).....	11-2
54	تطور معدل الخصم خلال الفترة (2015-2000).....	12-2
56	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1999-1990).....	13-2
57	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2015-2000).....	14-2
69	إختبار DW.....	1-3
84	إختبار Jareque-Bera.....	2-3

فهرس الملاحق		
الصفحة	العنوان	الرقم
100	تطور أسعار النفط ونمو الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).....	1-2
101	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر.....	2-2

## مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي لأي بلد، التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها، سرعة دورانها، وقدرتها الشرائية وغيرها، حيث أنها تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها باستخدام أدوات عدة أهمها سعر الفائدة، هادفة بذلك إلى تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة لتحقيق الإستقرار في المستويات العامة للأسعار ومعالجة بعض الإختلالات والمشاكل الاقتصادية.

رغم التغيرات والتطورات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي في مقدمتها التحول إلى اقتصاد السوق مع بداية التسعينات. بالإضافة إلى التعديلات التي مست جل القطاعات الاقتصادية، إلا أنه بقي اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبيهة كلية على العائدات المتأتية من صادرات قطاع المحروقات، فنظراً للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، جعل كل التغيرات التي تطرأ على معالم السياسة الاقتصادية وتوجه النمو الاقتصادي رهينة بتطور أسعار النفط وتقلباته التي تحدث في السوق النفطية الدولية.

وأما فيما يخص السياسة النقدية التي هي من مسؤولية البنك المركزي، فقد عملت منذ سنة 1990 على تحقيق توازن نقدي داخلي واستقراره في ظل تطور أسعار النفط وتقلباته. وذلك باستخدام أدوات عدة منها المباشرة، ومنها غير المباشرة بما يخدم الوضعية الاقتصادية من بينها وضع هيكل لأسعار فائدة ملائم حيث تعتبر هذه الأداة فعالة في ضبط حجم المعروض النقدي، والمساهمة في بلوغ الأهداف الوسيطة والنهائية المسطرة التي من أهمها التحكم في معدلات التضخم والمحافظة على استقرارها.

## أولاً- مشكلة البحث:

يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطاً وثيقاً بقطاع المحروقات، وبالتالي فإن عمل السياسة النقدية على تحقيق واستقرار التوازنات النقدية الداخلية يبقى مرهوناً بتطور أسعار النفط وتقلباته.

مما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي:

- ما مدى تأثير التقلبات النفطية على التوازنات النقدية الداخلية للجزائر خلال الفترة 1990-2015؟  
ومن خلال المشكلة السابقة تطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري؟
  - 2- ما هي أهم التطورات التي شهدتها المتغيرات النقدية الداخلية في ظل تقلب أسعار النفط خلال الفترة (1990-2015)؟
  - 3- هل توجد علاقة تربط بين التقلبات في أسعار النفط وكل من الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم، ومعدل التضخم؟
- ثانيا- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الأهمية الكبيرة التي يحظى بها النفط في الاقتصاد الجزائري، إذ يعتبر المصدر الرئيسي من بين مختلف المصادر العامة للإيرادات العامة، وبالتالي تبرز أهمية هذا الموضوع لدى الباحثين والإقتصاديين وخاصة السلطات النقدية التي تولي إهتمام كبير لهذا القطاع الحيوي من أجل التحكم في العرض النقدي وتحقيق إستقرار نقدي داخلي بما يتلائم مع الوضعية الإقتصادية.

#### ثالثا- أهداف البحث:

يهدف البحث عموما لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- الهدف العام لهذا البحث هو التوصل لأهم الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على التوازنات النقدية الداخلية للجزائر خلال الفترة (1990-2015)
  - أما الأهداف الجزئية فهي:
    - التعرف على السياسة النقدية، أدواتها وأهدافها، وكذلك العرض النقدي؛
    - التعرف إلى أهم التطورات التي شهدتها التوازنات النقدية الداخلية في ظل التقلبات النفطية خلال فترة الدراسة؛
    - إيجاد صيغة رياضية تعبر عن طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والتوازنات النقدية الداخلية بحيث تقيس أثرها على كل الكتلة النقدية، معدل التضخم ومعدل إعادة الخصم.
- رابعا- فرضيات البحث:

من خلال التساؤل الرئيسي للبحث يمكن صياغة فرضية رئيسية كالاتي:

- يرتبط المستوى العام للأسعار، كأحد أهم المتغيرات النقدية الداخلية، بعلاقة عكسية إحصائية مع أسعار النفط، فكلما زادت أسعار النفط كلما انخفضت معدلات التضخم في الجزائر وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2015).

هذه الفرضية تنفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري كونه يحوز على أكبر حصة من إجمالي الصادرات، أي انه يعتبر مصدرا رئيسيا للإيرادات العامة ، وبالتالي فهو المصدر الرئيسي للإيرادات العامة؛
  - إن التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة (1990-2015)، صاحبها تطور في متغيرات التوازنات النقدية الداخلية على مرحلتين هما مرحلة نقص السيولة (1990-2015)، ومرحلة فائض السيولة (2000-2015)؛
- خامسا - حدود البحث:**

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- 1- **البعد المكاني:** تم تحديد الجزائر لدراسة اثر التقلبات النفطية على التوازنات النقدية الداخلية، لان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبة كلية على العوائد النفطية.
  - 2- **البعد الزمني:** تم تحديد الفترة 1990-2015 لدراسة الموضوع، حيث أن هذه الفترة تميزت بتحول الجزائر لاقتصاد السوق، بالإضافة إلى التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال هذه الفترة كافية لإبراز النتائج المنتظرة من هذه الدراسة.
- سادسا - منهج البحث وأدوات التحليل:**

للإجابة على مشكلة البحث المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات تم استخدام مزيج من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، والمتمثلة فيما يلي:

- **المنهج الوصفي:** تم إتباع هذا المنهج لعرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بجوانب الموضوع..
- **المنهج التحليلي:** تم إتباع هذا المنهج لاستقراء وتحليل المعطيات الخاصة بالمؤشرات السابقة.
- **المنهج القياسي:** تم إتباع هذا المنهج من اجل بناء نماذج رياضية وقياسية للعلاقات بين المتغيرات النقدية الداخلية وأسعار النفط.

• أما عن الأدوات فتمثلت في:

- مختلف المراجع المتمثلة في: الكتب، المذكرات، الملتقيات، مجلات..... الخ؛
- الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات دراسة من خلال مواقع رسمية؛
- شبكة الانترنت؛
- استعمال برنامج E-views (يخص الدراسة القياسية).

سابعا- دوافع اختيار البحث:

هناك العديد من الأسباب التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع ودراسته، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

- بالنسبة للدوافع الذاتية تمثلت أساسا في الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع نظرا لأهميته في الاقتصاد الوطني.

- وأما فيما يخص الدوافع الموضوعية فيمكن إيجازها فيما يلي:

▪ إن دراسة التوازنات النقدية الداخلية تعتبر مؤشرا هاما للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف للوضع الاقتصادي للجزائر؛

▪ كون ارتباط التوازنات النقدية بالتقلبات النفطية في الاقتصاد الجزائري، كان لابد من دراسة طبيعية الارتباط بينها؛

▪ الصدمة النفطية التي شهدتها أسواق النفط الدولية مؤخرا، والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 التي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري ككل.

ثامنا- صعوبات البحث:

كأي بحث علمي واجه انجاز هذا العمل مجموعة من الصعوبات خلال مراحل اعداده، لعل اهم هذه الصعوبات تتمثل في:

- تضارب الإحصائيات واختلاف بعضها من مصدر رسمي لآخر خاصة: بنك الجزائر، وزارة المالية الجزائرية، الديوان الوطني للإحصاء، وصندوق النقد الدولي والاوبيك.

تاسعا- الدراسات السابقة:

- دراسة عبد الحميد لخدومي، أثار تغيرات سعر النفط على الإستقرار النقدي في الإقتصاديات النفطية دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر.

عالجت هذه الدراسة موضوع أثر تغيرات سعر النفط على الإستقرار النقدي في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: أن التضخم المستورد من بين العوامل المؤثرة على التضخم المحلي في الجزائر، وان الإستقرار النقدي المصحوب بمستوى أسعار ثابتة محليا يسانده التزام بسعر صرف أجنبي إسمي مستقر هو الأسلوب الرئيسي الذي تحقق من خلاله أسعار فائدة مستقرة، التضخم كان ولازال أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تتال قسط كبير من الإهتمام، نتائج الدراسة التحليلية بينت أن هناك أثر غير مباشر لتقلبات سعر النفط على الاستقرار النقدي.

- دراسة عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة قياسية). تطرقت إشكالية هذه الورقة البحثية إلى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة الأوبك على مؤشرات الاستقرار النقدي (التضخم، سعر الفائدة، وسعر الصرف) توصلت هذه الدراسة في الجانب التحليلي إلى وجود أثر بشكل غير مباشر لتقلبات أسعار النفط لكل من التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف من خلال آليات السياسة المالية والنقدية. أما الجانب القياسي أثبتت الدراسة وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من معدل التضخم، معدل إعادة الخصم، وسعر الصرف.

عاشرا- تقسيم البحث:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** سيتم تخصيصه للتعرض إلى التوازنات النقدية الداخلية من الجانب النظري، إذ سيتم التطرق إلى السياسة النقدية والعرض النقدي، بالإضافة إلى كل من التضخم وسعر الفائدة؛

- **الفصل الثاني:** سيتم فيه الوقوف على تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1990-2015)، وذلك من خلال التعرف على الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر. بالإضافة إلى تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، وكذلك تطور مؤشرات التوازن النقدي الداخلي؛

- **الفصل الثالث:** سيتم فيه إجراء دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة (1990-2015)، وذلك بالتعرض إلى النموذجين الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من الناحية النظرية، بعدها تتم المعالجة الإحصائية للنموذجين وكذلك التحليل الاقتصادي لهما.

الفصل الأول

الإطار النظري

للتوازنات النقدية الداخلية

**تمهيد**

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال قيام البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لأجل بلوغ الأهداف الاقتصادية المسطرة.

ويعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسة النقدية المتبعة، وعلى الرغم من خطر هذه الظاهرة فإن المشكلة ليست في التضخم ذاته وإنما في كيفية استخدامه والتحكم فيه.

كما يعتبر سعر الفائدة مهما فهو يساعد البنك المركزي التحكم في عرض النقد في التداول من خلال تغيير هذا سعر صعودا ونزولا في المدى المتوسط.

ومن هذا المنطق سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** عموميات حول السياسة النقدية والعرض النقدي؛
- **المبحث الثاني:** التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية؛
- **المبحث الثالث:** سعر الفائدة كأداة للتحكم في السياسة النقدية.

## المبحث الأول - عموميات حول السياسة النقدية والعرض النقدي

تلعب السياسة النقدية دوراً بارزاً في إقتصاديات الدول وفي المحافظة على توازن الإستقرار الإقتصادي وتعتمد البنوك المركزية على عدد من الأدوات لتنفيذ سياساتها النقدية، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى : السياسة النقدية والعرض النقدي، أهداف السياسة النقدية وأدواتها.

### المطلب الأول - مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية، وهي تعتبر أهم وظائف البنوك المركزية.

#### 1. تعريف السياسة النقدية:

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية التي أعطاها الاقتصاديون، حيث عرفها (فوزي القيسي) بأنها "التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"<sup>1</sup>. كما عرفها الاقتصادي (GL.Blash) بأنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"<sup>2</sup>.

يمكن القول إذن أن السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

#### 2. أسس السياسة النقدية:

"تختلف أسس السياسة النقدية تبعاً لاختلاف مستويات التقدم والتطور والنظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك وغيرها كالتأثير في الائتمان الإستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة وغيرها، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية في هذا الصدد ذلك لأن هناك حدود لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل الأخرى.

1 لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2010، ص 59.

2 سامر بطرس جلد، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2008، ص 121.

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن أسس السياسة تكمن في الأهداف الأساسية لسياستها الإقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها ويحد من دور السياسة النقدية في توفير الموارد المالية، اختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني ويختلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني - مفهوم الكتلة النقدية ومقابلاتها

تعتبر النقود وسيلة للتبادل ومستودع للقيمة ومقياس للدفع الآجال، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تعريف الكتلة النقدية ومقابلاتها.

#### 1. تعريف الكتلة النقدية:

تعددت التعاريف المقدمة في مجال الكتلة النقدية يمكن إبراز أهمها فيما يلي :

\_ هي مجموع وسائل الدفع التي تصدرها مؤسسات القرض البنكي، الحسابات الجارية والخزينة (الأوراق النقدية، النقود المساعدة والودائع لدى الإطلاع)<sup>2</sup>.

\_ هي مجموع النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني وتأخذ أربعة أشكال: النقود المعدنية المساعدة، النقود الورقية، النقود الكتابية، أشباه النقود<sup>3</sup>.

#### 2. المجمعات النقدية:

يمكن توضيح المجمعات النقدية على النحو التالي:

#### 1.2. القاعدة النقدية (BM):

تتمثل في النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، تتكون من الأوراق النقدية مضافا إليها العملة المساعدة، فهي تتصف بالسيولة الكاملة، وتخضع للرقابة التي تفرضها السلطة النقدية على الإصدار، وعوامل أخرى كتلك التي تتعلق بحركة الأصول الأجنبية، ولها أهمية كبيرة في خلق النقد، كما أنه في حساب الكتلة النقدية لا نأخذ كل المجمع (BM) وإنما فقط الجزء المتداول من خارج الجهاز

1 علي بلعروز ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 2006، ص ص: 113-112.

2 مفيد عبد اللاوي، محاضرات في: الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، ساحة الوادي، الجزائر، 2007، ص 72.

3 خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي "البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية"، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية، 2008، 31.

المصرفي، أي ما يحوزه الجمهور فقط (CC)، والباقي يمثل احتياطات مصرفية في حسابات البنوك التجارية أو في حسابات جارية لدى البنك المركزي أي<sup>1</sup>:

$$BM = CC + R$$

## 2.2. المجمع (M1):

ويعبر هذا المفهوم عن العرض الضيق للنقود، ويبدأ بالوظيفة الأولى للنقود والتي هي وسيلة للتبادل، ومن ثم التعرف على الأصول التي تدخل في هذا المفهوم بأنها تلك الأصول التي تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة والتي تتميز عن غيرها من الأصول بأنها تستخدم بصفة مباشرة كوسيلة للمدفوعات بحيث يتم التبادل في سهولة ويسر، ويتكون العرض النقدي في مفهومه الضيق (M1) من العملة المتداولة (الورقية والمعدنية) خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) لدى البنوك التجارية وكل الحسابات التي يمكن السحب عليها بالشيكات<sup>2</sup>، وشرنا إلى أن المجمع M1 يحتوي على مجموع وسائل الدفع، وهذه الوسائل تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر والآني بين كل السلع والخدمات، وتمكنا من تسوية ديونها الناشئة عن التبادل.<sup>3</sup>

وهكذا يمكن التعبير عن السيولة النقدية بمفهوم العرض الضيق للنقود بالمعادلة:<sup>4</sup>

$$\text{المجمع } M1 = \text{النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي} + \text{الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)}$$

وما على شاكلتها.

## 3.2. المجمع M2:

يعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة، أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقتة للقوة الشرائية، ويشتمل على المجمع M1 مضاف إليه أشباه النقود<sup>5</sup>.

$$M2 = M1 + \text{أشباه النقود [مثل: الودائع لأجل، حسابات التوفير، حسابات الإخطار]}$$

1 إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011، ص 82.

2 محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي المصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2011، ص 61.

3 Hella mehri –guercher et fathi sellouit, *économies monétaire*, centre de publication universitaire, 2004, P: 8.

4 محب خلة توفيق، مرجع سابق ص 62.

5 محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 53.

وعلى الرغم من عدم إمكانية سحب النقود من حسابات التوفير والإخطار والودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالسهولة التي يتم بها السحب من الحسابات الجارية (تحت الطلب)، إلا أن تأثير زيادة أو انخفاض الأرصدة النقدية في الحسابات الجارية لا يقل أهمية عن تأثيرها في الحسابات الأخيرة على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد وخاصة بعد انتشار التطورات التكنولوجية خاصة في مجال تحويل الأموال إلكترونياً من حسابات التوفير إلى الحسابات الجارية أو العكس، لذلك أصبح من المتعارف عليه في الدراسات التطبيقية عند البحث في تأثير النقود أو الثروة على السلوك الاستهلاكي أن يستخدم الباحثون مقياس (M2) لكمية النقود المتداولة<sup>1</sup>.

#### 4.2. المجمع M3:

يعرف هذا المجمع باسم السيولة المحلية، فهو يضم إلى جانب M2 كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، وهي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط، وكذلك سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية، وطالما أن هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية ولكن لا يجب أن نخفي دور هذه الودائع في عرض النقود، ولا يتوقف عرض النقود عند هذا المفهوم، ذلك أن تطور المؤسسات المالية داخل الاقتصاد وتطور وسائل الدفع قد يضيف تعاريف جديدة لعرض النقود والتي قد تتغير بين فترة وأخرى<sup>2</sup>.

$$M3 = M2 + \text{الودائع الإيداعية خارج بنوك الإيداع (البنوك غير التجارية)}$$

#### 3. المقابلات النقدية:

إن مختلف مكونات الكتلة النقدية من نقد حاضر وودائع لأجل وودائع حكومية، يجب أن يكون لها مقابل لدى البنك المركزي، وتنقسم إلى:

##### 1.3. الذهب:

يتكون رصيد الذهب من السبائك والعملات الذهبية الموجودة لدى البنك المركزي، حيث يعتبر الذهب من مصادر القاعدة النقدية. ويرجع الاعتماد عليه كأحد أهم المقابلات النقدية لأنه يتمتع بخاصية مزدوجة، فالذهب عنصر من عناصر الرصيد النقدي بالنسبة للمدفوعات الاستثنائية، وفي نفس الوقت يعتبر مقابلاً وغطاء للأرصدة بالنسبة للمدفوعات العادية، وهذا ما يفسر تسجيله في جانب الخصوم،

1 محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي المصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، مرجع سابق، ص ص: 62-63.

2 أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2005، ص 90.

ليصبح بذلك من العناصر المؤثرة في كمية وحركة وسائل الدفع، وغالبا ما يكون هذا العنصر قيذا أو ضمان ضد الإسراف في إصدار وسائل الدفع الأخرى، فضلا عن أن الذهب يعتبر قوة شرائية عالمية<sup>1</sup>.

### 2.3. العملات الأجنبية:

يتكون بشكل خاص من عملات الاحتياطي الدولي، أو السيولة الدولية، خاصة الدولار الأمريكي واليورو الذي يشكل الجزء الهام من وسائل الدفع أو السيولة الدولية، بالإضافة إلى الذهب، وكما هو الشأن بالنسبة للرصيد الذهبي. يؤثر رصيد العملات الأجنبية في إصدار النقد المحلي أي يؤثر في وسائل الدفع الداخلية، أما مصادر هذه العملات فيتكون من<sup>2</sup>:

- نتيجة لتصدير سلع وخدمات وطنية إلى الخارج؛
- إثر دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد في شكل استثماري أو قروض؛
- نتيجة قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج، وعوائد اليد العاملة المهاجرة.

### 3.3. القرض المقدم إلى الخزينة:

عندما تعجز الخزينة عن تلبية جميع نفقاتها تلجأ إلى البنك المركزي للحصول على القروض اللازمة لسد هذا العجز، وذلك من خلال تقديم سندات تعرف بأدون الخزينة، ومن خلال قيمة السندات يصدر البنك المركزي النقود القانونية التي تستخدم في الإنفاق العام. كما يمكن للخزينة العمومية الحصول على تسبيقات من البنك المركزي، أو طرح سندات يكتب فيها الجمهوري، إلا أن القروض التي ينتج عنها إصدار نقدي هي فقط التي تكون في شكل تسبيقات من البنك المركزي أو عندما تكتتب هذه الأخيرة في سندات الخزينة أما النوع الآخر فإنه يمول عن طريق الإدخار أي بنقود موجودة، وتشمل القروض المقدمة إلى الخزينة ما يلي<sup>3</sup>:

- التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي؛
- التسبيقات التي تكتبها المؤسسات المصرفية والمالية؛
- السندات التي يكتبها الجمهور.

### 4.3. القرض المقدم إلى الاقتصاد:

لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض لعدم كفاية وسائل الدفع السائلة الأخرى لدى الوحدات الاقتصادية للقيام بعملية الإنتاج والاستهلاك، هذه القروض من شأنها أن

1 مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك في الاقتصاد، دار المعرفة، مصر، القاهرة، 1996، ص ص: 113-115.

2 محمد الشريف أمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 66.

3 مرجع سابق، ص ص: 69-70.

تزيد من كمية النقود المتداولة، ويمكن للبنك المركزي التأثير في حجم القروض المقدمة للاقتصاد بتغيير تكلفة الائتمان، بافتراض أن الطلب على الائتمان يرتبط عكسياً مع تكلفة الحصول عليه، وتكون سياسة الرقابة على الائتمان أكثر فعالية في حالة تقييم الائتمان عنه وفي حالة استهداف البنك المركزي التوسع في الائتمان المصرفي ولنجاح البنك المركزي في تطبيق سياسة تقييدية يجب أن يقف على قيمة مرونة الطلب على الائتمان بالنسبة لسعر الفائدة<sup>1</sup>.

**الجدول رقم (1-1): نموذج ميزانية البنك المركزي**

الأصول	الخصوم
<b>موجودات أجنبية</b>	<b>مطلوبات نقدية</b>
- عملات أجنبية	- العملة المتداولة لدى:
- ذهب	1. الجمهور
- حقوق السحب	2. البنوك التجارية
<b>موجودات محلية</b>	<b>مطلوبات غير نقدية</b>
- استثمارات في الأوراق المالية الحكومية	- رأس المال والاحتياطيات
- قروض مباشرة للحكومة	- ودائع حكومية
- قروض للبنوك التجارية	- ودائع أجنبية
- سحب المكشوف	- ودائع البنوك التجارية
<b>موجودات أخرى</b>	- ودائع أخرى

المصدر: أكرم حداد، شهر مذلول، "النقود والمصارف مدخل تحليلي"، مرجع سابق، ص: 96.

**المطلب الثالث - أدوات السياسة النقدية**

تسعى السياسة النقدية إلى إدارة عرض النقد والائتمان المصرفي بالاعتماد على نوعين من الأدوات الكمية أو غير المباشرة والوسائل النوعية أو المباشرة.

**1. الأدوات الكمية للسياسة النقدية:**

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية التأثير على حجم الائتمان المصرفي من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، وأهم الأدوات الكمية المستخدمة

1 محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، ص ص: 274-275.

هي سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي<sup>1</sup>.

### 1.1. سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات، وأذن أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة من قبل هذه الأوراق أو غيرها، وتقتضي هذه السياسة بأن يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مواجهة الأوضاع التضخمية وبالتالي يلجأ البنك المركزي إلى الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية<sup>2</sup>.

### 2.1. عمليات السوق المفتوحة:

وهي التي يسعى من خلالها البنك المركزي الدخول إلى سوق الأوراق المالية وخاصة السندات الحكومية كبائع أو كمشتري، وبفضل هذه العملية فإنه يؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، فإذا كان هدفه زيادة المعروض النقدي فإنه يعمد إلى الشراء وبمقابل ذلك فإنه يضخ نقودا إلى الاقتصاد. أما إذا كان هدفه خفض المعروض النقدي فإنه يعمد إلى البيع وبمقابل ذلك فإنه يمتص كمية المعروض النقدي الزائد في الاقتصاد<sup>3</sup>.

### 3.1. نسبة الاحتياطي القانوني:

تهدف هذه السياسة إلى إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بجزء من القيم المدونة في ميزانياتها على شكل نقد مركزي لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد، يعمد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي عندما يهدف إلى الحد من الائتمان الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنوك التجارية، فيقلل من قدرتها على خلق نقود الودائع فتتخفف كمية المعروض النقدي والعكس عندما يعمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع، فتزداد كمية المعروض النقدي<sup>4</sup>.

### 2. الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

يقصد بالأدوات النوعية الأدوات والأساليب المباشرة والتي يستخدمها البنك المركزي، يهدف للتأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة.

1 هيكل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، طبعة ثانية، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2014، ص 296.

2 سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 12.

3 فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، عين الدفلة، الجزائر، العدد 14. المجلد 01- 2016، ص 158.

4 نفس المرجع السابق، ص 158.

وأهم الأدوات النوعية المستخدمة هي: السقوف التمويلية، تنظيم القروض الاستهلاكية، تأطير الائتمان، أسلوب الإقناع الأدبي، و تخصيص التمويل<sup>1</sup>.

### 1.2. السقوف التمويلية:

تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية، وعلى من يتجاوز إيداع مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى البنك المركزي، أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية<sup>2</sup>.

### 2.2. تنظيم القروض الاستهلاكية:

القرض الاستهلاكي هو القرض الذي لم يسدد بعد، أو بالمعنى الأوسع هو قرض بغرض شراء السلع الاستهلاكية مثل شراء ثلاجة أو سيارة جديدة وليس قرض بغرض الاستثمار، وقد تقوم الدولة بتشجيع القروض الاستهلاكية بغرض تحفيز الإنتاج المحلي وزيادة العمالة، فتعمل الحكومة على تشجيع البنوك وعلى تقديم قروض للجمهور بأسعار فائدة منخفضة، بذلك يستطيع المقرض شراء ما يحتاجه من أجهزة. وتعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية كان يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في تمويل القروض الاستهلاكية، حيث تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القرض الاستهلاكي<sup>3</sup>.

### 3.2. تأطير الائتمان:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طالب الائتمان فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، أثناء حدوث التضخم تقوم الدولة بوضع سياسة تأطير الائتمان، حيث يقوم البنك المركزي وفقا لهذه السياسة بمنح الائتمان بالأولية للقطاعات التي تسببت في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل الائتمان سواء كان قصير الأجل أو متوسط أو طويل الأجل<sup>4</sup>.

1 أكرم جداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، مرجع سابق، ص 190.

2 مفيد عبد اللطوي، محاضرات في: الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 65.

3 وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 19.

4 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2000، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 146.

## 4.2. أسلوب الاقتناع الأدبي:

تتمثل في التوجيهات والتصريحات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي تحقيقه في شؤون النقد، ويتوقف هذا الأسلوب على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي طوعيا، وفي حالة عدم نجاح هذا الأسلوب، فإن البنك يضطر إلى استخدام أسلوب سياسة الأوامر والتعليمات الملزمة<sup>1</sup>.

## 5.2. تخصيص التمويل:

وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وذلك للأموال التي تستخدمها البنوك التجارية في شراء السلع الاستهلاكية، أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط<sup>2</sup>.

## المطلب الرابع- أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطات النقدية بواسطة السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف تلمس جوانب مختلفة، وسيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى : الأهداف الوسيطة ، والأهداف النهائية.

## 1. الأهداف الوسيطة:

وهي المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغييرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد، وهناك ثلاث نماذج أساسية للأهداف الوسيطة<sup>3</sup> وهي: سعر الفائدة، معدل الصرف، والمجمعات النقدية.

## 1.1. سعر الفائدة:

الفائدة هي السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون مضت وتزايدت في العصر الحديث، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية بعد الحرب العالمية الثانية.

أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فهو غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، كما أن السلطات العامة لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى أسعار الفائدة، لأن مستوى هذه الأسعار يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات.

1 وجدي جميلة السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، مرجع سابق، ص 18.

2 مفيد عبد اللطوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 65.

3 إكن لونينس، السياسة النقدية ودورها في ضبط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق، ص 40.

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هامش غير والسعة نسبيا حول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة، فالأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من الأسعار في الأجل القصير، وهذه الهرمية في الأسعار هي ضرورية لتكوين واستقرار الادخار ولكي تنتقى الاستثمارات طبقا لإنتاجيتها<sup>1</sup>.

## 1-2 معدل الصرف:

إن معدل الصرف هو مؤشر هام يعبر عن الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريب من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية، إن السياسة النقدية تستطيع أن تساهم في التوازن الاقتصادي الهادف إلى رفع سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى قد يكون كذلك عاملا لتخفيض التضخم، وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية والحرص على استقرارها حيث عينت عدة بلدان متقدمة ومنفتحة على المبادلات التجارية الخارجية كبلجيكا، الدنمارك والنمسا استهدافاتها الوسيطة على أساس سعر صرف عملتها وعمليا على عملة المارك الألماني، ففي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف مما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف<sup>2</sup>.

## 1.3. المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وهي تعكس قدرة الأعوان المقيمين على الإنفاق أي أنها تضم وسائل الدفع لهؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطة النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات<sup>3</sup>.

تمثل بالنسبة للنقدون الهدف المركزي للسلطات النقدية، وذلك بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدرج، بداية بشكل غير معن ثم بشكل معن، كالنظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من 1974، بنك إنجلترا وفرنسا من

1 لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية لسياسة الصرف الأجنبي، مرجع سابق، ص ص: 64-65

2 إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق، ص 42.

3 قدي عبد الحميد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 75.

1976، وذلك طبقاً للنظرية النقدية التي تنص على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت من (3% إلى 5%) للنقد<sup>1</sup>.

## 2- الأهداف النهائية:

تعتبر الأهداف الوسيطة الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية التي تعرف بالمرعب السحري، والمتمثلة في: استقرار المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

### 1.2. استقرار المستوى العام للأسعار:

يبرز هدف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بوضوح هدف استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار في الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، كما يخلف أضراراً وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً<sup>2</sup>.

إن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة، إن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، بكون التضخم المرتفع لا يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي الذي تثبيته سهلاً في الدول المتقدمة نظراً لوجود إقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي أيضاً متقدم مما جعل استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار ميزة، حيث إن أثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان، سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد والتي تكاد أن تكون مختفية بالنسبة للأفراد عندما تكون مقترنة بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار الأسعار<sup>3</sup>.

### 2.2. العمالة الكاملة:

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كاملاً أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والمراد من ذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد للبطالة وما يرافقها من عواملها إنكماشية

1 إكن لونينس، السياسة النقدية ودورها في ضبط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق، ص 43.

2 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2000، مرجع سابق، ص 124.

3 إكن لونينس، السياسة النقدية ودورها في ضبط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق، ص ص: 46-47.

في الإنتاج والدخل، والاضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة<sup>1</sup>.

### 3.2. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية. ويعتبر الاقتصاديون أن هذا الهدف هو الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية، بينما تعتبر الأهداف الأخرى مثل استقرار مستويات الأسعار واستقرار سعر الصرف بمثابة أهداف ثانوية.

إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف ترنو إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق وزيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من مستوى السعار المحلية. وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته<sup>2</sup>.

### 4.2. تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

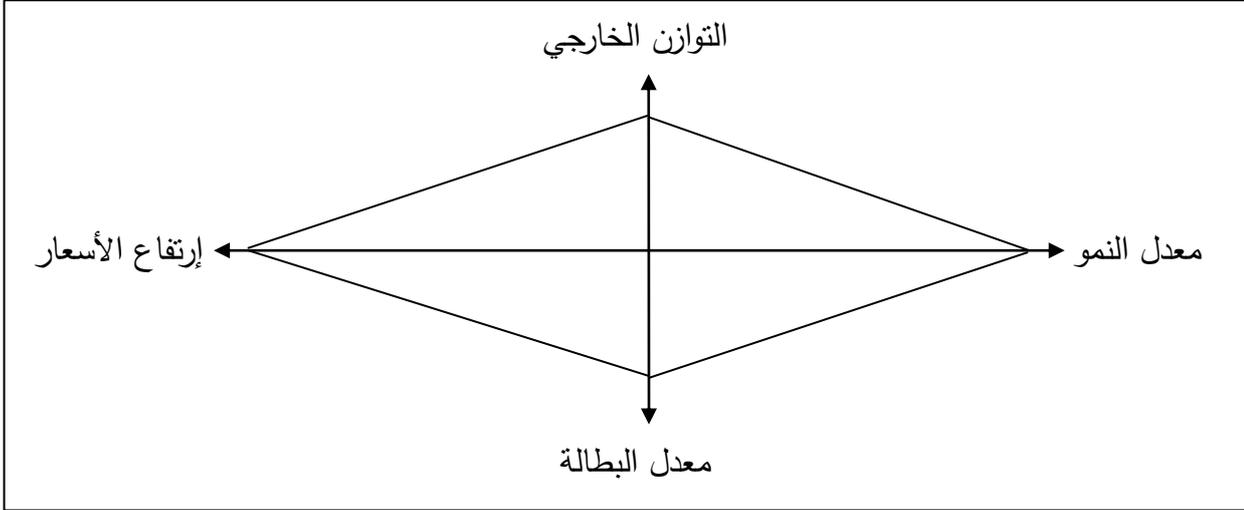
يجسد ميزان المدفوعات لبلد ما علاقته النقدية والمالية والتجارية مع بقية العلاقات الأخرى في العالم. ويكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون استلاماته من العالم بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح، وتسعى جميع البلدان مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل في صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطيات من العملة الصعبة. فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن البلد يدفع أكثر مما يستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب على إحتياطاته النقدية الأجنبية أو بيع بعض الموجودات عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية. ودور السلطات النقدية هنا التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص استيراداتها. أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات قصيرة وطويلة الأجل في الخارج، فإن تقليص حجم الائتمان المصرفي

1 وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية الحالة الجزائر خلال 1990-2014، مرجع سابق، ص 27.

2 زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006، ص 190.

يقود إلى تقليص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية، مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج<sup>1</sup>.

الشكل رقم (1-1): الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: قدي مجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، مرجع سابق، ص 34  
 مما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية وسيلة تدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي، تستخدمها السلطات النقدية لضبط عرض النقود بما يتلائم ومتطلبات النشاط الاقتصادي. فالتحكم في المعروض النقدي يتم بواسطة أدوات عديدة منها المباشرة وغير المباشرة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة التي من أهمها ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار.

### المبحث الثاني - التضخم كهدف نهائيا للسياسة النقدية

يعد التضخم من أعقد الظواهر الاقتصادية وأخطرها التي تسعى السلطات النقدية للحد أو التخفيف منها، تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء. ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مفهوم هذه الظاهرة، أنواعها، أسبابها أثارها الاقتصادية والاجتماعية.

#### المطلب الأول - مفهوم التضخم

لظاهرة التضخم تعاريف كثيرة، حيث تتميز بخصائص تميزها عن غيرها، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تعريف وخصائص التضخم.

1 وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية الحالة الجزائر خلال 1990-2014، مرجع سابق، ص ص: 28-

## 1. تعريف التضخم:

تعددت التعاريف المقدمة حول ظاهرة التضخم يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- يتمثل في الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود<sup>1</sup>.
- معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، أو الزيادة العامة في تكاليف المعيشة لبلد ما<sup>2</sup>.
- وبالتالي فالتعريف العام للتضخم هو الارتفاع العام والمتواصل للمستوى العام للأسعار مع انخفاض القدرة الشرائية في بلد معين، خلال فترة زمنية طويلة.

## 2. خصائص التضخم:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج الخصائص التي تنتم بها ظاهرة التضخم، وهي كالتالي:

- ارتفاع الأسعار الواضح يتأثر به عامة الأفراد لفترة زمنية طويلة؛
- وجود أثر ملموس على القوة الشرائية وقيمة العملة محل الظاهرة؛
- أن يكون الارتفاع على مستوى كافة أسعار السلع والخدمات، وهذا وفقا لما يعنيه المستوى العام للأسعار.
- وكذلك<sup>3</sup>:

- ينتج عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات وبين عناصر الإنتاج؛
  - هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد ناتجة عن عدة عوامل اقتصادية؛
  - انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عن ذلك بانخفاض القدرة الشرائية.
- فالتضخم ظاهرة اقتصادية مهما تعددت تعريفها تبقى خصائصها واحدة، تتميز بها عن باقي الظواهر الاقتصادية.

## المطلب الثاني- أنواع التضخم

يمكن التمييز بين عدد كبير من أنواع وأقسام التضخم، سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمها :

### 1. التضخم الطليق:

الظاهر أو المكشوف، يتجلى هذا النوع في ارتفاع واضح للأسعار، دون تدخل السلطات الحكومية

1 هيكل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، مرجع سابق، ص: 285.

2 Ceyda omer, **Back To Basics, what is inflation ?**, Finance & Developement, March, 2010, P : 44.

3 منتدى الأعمال الفلسطيني، التضخم الاقتصادي حالات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، إدارة التحرير، أبريل 2011، ص 06.

للد من هذه الظاهرة، فموقفها تجاه هذه الظاهرة سلبي، مما يؤدي ذلك إلى التسارع في ارتفاع الأسعار وتراكمها مقارنة بالكميات المعروضة من النقود<sup>1</sup>.

## 2. التضخم المكبوت:

غير الظاهر أو المقيد، ويتجلى في ارتفاعات غير مرئية في الأسعار، حيث تتدخل السلطات الحكومية وتعمل على تثبيت الأسعار وتمنعها من الارتفاع أو الارتفاع في حدود ضيقة من خلال عملها على تقديم إعانات مالية للمنتجين أو تخفيض الضرائب المفروضة عليهم، مما يؤدي ذلك لانخفاض جودة هذه السلع واختفاء بعضها مع ظهور طوابير الطلب عليها، وتظهر ما تسمى بالسوق السوداء<sup>2</sup>.

## 3. التضخم الزاحف:

هو أخف أنواع التضخم وأقلها تأثيرا وضررا، يظهر على شكل ارتفاع عالمي للأسعار بمعدل لا يزيد عن 3 % سنويا، يبعد الاقتصاد عن حالة الجمود ولا يؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي، لكنه يعتبر خطرا إذا ما استمر ارتفاع الأسعار لفترة زمنية طويلة<sup>3</sup>.

## 4. التضخم الجامح:

يعتبر أخطر أنواع التضخم وأشدّها تأثيرا وضررا، يتمثل في ارتفاعات شديدة للأسعار دون توقف وبسرعة من خلالها تفقد النقود أداء وظائفها وتصبح عديمة القيمة، مما يؤدي ذلك إلى إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة<sup>4</sup>.

## 5. التضخم الدوري:

يتمثل هذا النوع أساسا في التقلبات والتغيرات في العرض الكلي والطلب الكلي، والمرتبطة بالدورات الاقتصادية، بحيث تنعكس هذه الأخيرة على المستويات العامة للأسعار<sup>5</sup>.

## 6. التضخم المستورد:

يرتبط هذا النوع بالدول التي تعتمد في اقتصادها على السلع والخدمات المستوردة، وذلك عندما تكون الدولة المصدرة تعاني من التضخم سوف تؤثر في الدولة المستوردة من خلال أسعار سلعها المرتفعة،

1 مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 94.

2 فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 153.

3 سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص: 184.

4 جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلاميين والوضعي دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 128.

5 أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، مرجع سابق، ص: 196.

عندئذ يزداد الطلب على البدائل المحلية فترتفع أسعارها نتيجة زيادة الطلب عليها وينتقل هذا الارتفاع إلى بقية السلع والخدمات، مما يؤدي ذلك إلى حصول ما يعرف بالتضخم المستورد<sup>1</sup>.

مع العلم أن هناك أنواع أخرى للتضخم تعتبر ثانوية أو مكملية لأنواع سالف الذكر، والتي تعتبر رئيسية لكثرة حدوثها.

### المطلب الثالث - أسباب التضخم

تعددت الآراء واختلفت حول العوامل التي تسببت في حدوث ظاهرة التضخم، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق لأهمها:

- تضخم ناشئ عن الطلب، ويحدث عندما يكون الطلب على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي لها، فالوسيلة التي تحقق التوازن بين العرض الثابت أو المنخفض والطلب المتزايد هي رفع الأسعار<sup>2</sup>؛ كذلك يطلق على هذه الحالة التمويل بالعجز، أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بغرض زيادة الطلب الكلي الفعال، ومقابلة لذلك لا يزيد العرض الكلي مما يؤدي إلى فائض نقدي مسببا في ذلك زيادة عامة للأسعار<sup>3</sup>؛

- تضخم ناشئ عن زيادة النفقات أو التكاليف، أي زيادة النفقات وتكاليف عناصر الإنتاج دون تغيير في الطلب، حيث تقوم الدولة أو المشروعات بتحقيق مطالب هذه الزيادة كرفع الأجور وتحمل زيادة التكاليف، ومن أجل المحافظة على مستوى أرباحها دون أن تتحمل بالفعل عبء هذه الزيادة، تقوم هذه الأخيرة برفع الأسعار محملة بذلك الأفراد المستهلكين كل الأعباء<sup>4</sup>؛

- تضخم بنائي أو هيكلية، ينشأ عن اختلال في هيكل السوق والهيكل الاقتصادي وكذلك هيمنة بعض المشروعات على السوق وفرض سلعها وخدماتها بأسعار عالية، فسلوك عناصر الهيكل الاقتصادي خصوصا السكان، المشروعات وهيكل السوق تؤثر في ثبات مستويات الأجور والأسعار والأرباح محدثة بذلك ما يعرف بالتضخم الهيكل<sup>5</sup>.

1 رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص15.

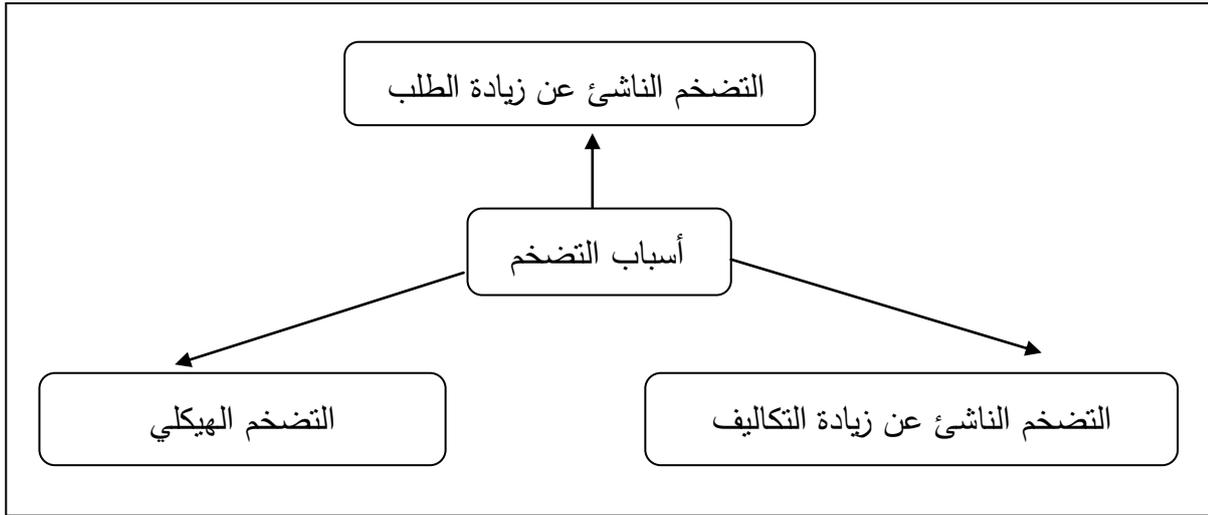
2 أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، ص: 225-228.

3 جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلاميين والوضعي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص: 129.

4 منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص: 279-280.

5 مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال "النظرية والمؤسسات النقدية بورصة الأوراق المالية في مصر نشأة وتطور النظام المصرفي المصري"، دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2002، ص: 78-79.

## الشكل رقم (1-2): الأسباب الرئيسية للتضخم



المصدر: مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 96.  
بالإضافة للأسباب الرئيسية السالفة الذكر، يوجد هناك عوامل أخرى قد تتسبب في حدوث التضخم ومنها:

- لجوء الحكومة لتحقيق مستوى العمالة الكاملة، مما ينتج عن ذلك طلب كبير على العمل بنسب أعلى من العرض<sup>1</sup>؛
- سياسة تخفيض قيمة العملة بغية تحقيق أهداف معينة، قد ينجر عنها انهيار لقدرتها الشرائية أمام المستويات العامة للأسعار<sup>2</sup>؛
- زيادة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم<sup>3</sup>.

**المطلب الرابع- آثار التضخم**

يترتب على ظاهرة التضخم آثارا كثيرة خصوصا على المجالين الاقتصادي والاجتماعي، سوف يتم التطرق لها على التوالي:

- أصحاب الدخل الثابتة، الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي، العقارات، المعاشات وغيرها، ونظرا للثبات النسبي في دخولهم فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية أي تراجع قوتهم الشرائية للسلع والخدمات<sup>4</sup>؛
- أصحاب المرتبات والأجور، تضم هذه الفئة معظم العمال والموظفين تتميز أجورهم بقابلية التغير بنفس اتجاه ارتفاع الأسعار. لكن عادة ما يكون ارتفاع أجورهم أقل من ارتفاع الأسعار، فهم أقل تأثرا بارتفاع

1 رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000، ص: 168.

2 نفس المرجع، ص 169.

3 منتدى الأعمال الفلسطيني، التضخم الاقتصادي حالات ومفاهيم، مرجع سابق، ص: 08.

4 بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 153.

الأسعار من أصحاب الدخل الثابتة<sup>1</sup>؛

- نظرا لزيادة تكاليف الإنتاج، يتجه الأفراد للطلب على السلع والخدمات الأجنبية الرخيصة مقابل السلع والخدمات المحلية مرتفعة الثمن. وهذا بدوره يشجع على الاستيراد ويكبح التصدير<sup>2</sup>؛
- التخلي عن العملة الوطنية والطلب على عملات أجنبية الأكثر ثباتا في القيمة<sup>3</sup>؛
- قد يستفيد المدين بينما يتضرر الدائن، لكون المدين يقترض مبلغ معين يعيده بعد فترة بقيمة حقيقية أقل بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار<sup>4</sup>؛
- انخفاض القيمة الحقيقية لمخزونات الأفراد من النقود في أوقات التضخم، أي تراجع قدراتها الشرائية<sup>5</sup>.  
أما بخصوص الآثار الاجتماعية التي تنشئ عن التضخم فهي كثيرة ومنها ما يلي<sup>6</sup>:
- توسع عمق الاختلال في القدرات الشرائية بين مختلف طبقات أفراد المجتمع الواحد؛
- ظهور العديد من السلوكيات المنافية للأبعاد الاقتصادية والقانونية كالرشوة، السرقة، التهرب الضريبي والجمركي وغيرها؛
- تراجع إنتاجية العمل بسبب تدني ولاء الموظفين لمنشآتهم وأعمالهم لغياب التحفز وعدم عدالة الأجور؛
- البحث عن فرص أخرى للكسب المشروع وغير المشروع من أجل زيادة قدراتهم الشرائية تماشيا مع زيادة الأسعار.

كل ذلك يترتب عليه تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معا، بحيث تتعمق المشكلات الاقتصادية السائدة فيه.

ومما سبق يمكن القول أن من بين المؤشرات التي تدل على وضع الحالة الاقتصادية لأي دولة التضخم، وذلك خطرا لتأثيره على جل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

### المبحث الثالث - سعر الفائدة كأداة للتحكم في السياسة النقدية

يعتبر سعر الفائدة وسيلة وأداة تستخدمها الدولة أو السلطات النقدية للتحكم في البيئة الاقتصادية لها، وذلك تفادي أي آثار سلبية تمس أو تعرقل بلوغ الأهداف النهائية المسطرة، سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى : مفهوم سعر الفائدة، أنواعها، وظائفها وآثارها.

#### المطلب الأول - مفهوم سعر الفائدة

توجد العديد من التعاريف لسعر الفائدة، سوف يتم التعرض إلى أهمها، بالإضافة خصائصها ومحدداتها.

1 مرجع سابق، ص : 154.

2 أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، مرجع سابق، ص: 208.

3 وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، بيروت، 2010، ص: 195.

4 نفس المرجع، ص: 195.

5 بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، 2010، ص: 310.

6 أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، مرجع سابق، ص: 208.

**1. تعريف سعر الفائدة:**

تعددت التعاريف المقدمة حول سعر الفائدة يمكن إبراز أهمها من خلال ما يلي :

- عرفها (ألفريد مارشال) بأنها "الثلث الذي يدفع لاستخدام رأس المال في أي سوق ويميل إلى مستوى التوازن، إذا أن الطلب الكلي على رأس المال في هذا السوق عند سيادة هذا السعر يصبح معادلاً للكمية المعروضة"<sup>1</sup>.
- هو الثمن أو السعر الذي يدفعه المقرض للمقرض، لقاء استخدامه لأموال هذا الأخير لفترة زمنية معينة، فالمقرض يتخلى عن أمواله بدل من اكتنازها بمقابل يعرف بسعر الفائدة<sup>2</sup>.
- مما تقدم يمكن القول على أن سعر الفائدة هو ذلك الثمن الذي يتلقاه المقرض لقاء تخليه عن أمواله تحت تصرف المقرض لفترة زمنية معينة، حيث يمثل هذا الثمن أو السعر نقطة تعادل بين الطلب والعرض للأموال .

**2. خصائص سعر الفائدة:**

من خلال التعاريف المذكورة، يمكن استخلاص خصائص سعر الفائدة، وهي كما يلي:

- متغير نقدي يؤثر على كل من العرض والطلب الكليين ورؤوس الأموال؛
- يعتبر ثمن تخلي المستثمر عن أمواله لفترة زمنية معينة؛
- يحقق التوازن بين العرض والطلب على النقود؛
- يؤثر على كل من الاستثمار والادخار من خلال تحديد مستويات الفائدة.

**3. محددات سعر الفائدة:**

يتشكل سعر الفائدة من مجموعة من المحددات هي كالاتي<sup>3</sup>:

- **معدل الفائدة الحقيقي:** وهو تلك النسبة أو الكلفة التي تترتب على الالتزامات المالية المضمونة الخالية من المخاطر، ومثال ذلك الأذونات التي تصدرها الخزينة المركزية؛
- **علاوة التضخم:** فالتضخم يسبب تآكل القوة الشرائية وبالتالي انخفاض معدل العائد الحقيقي على استثمار الأموال؛

1 علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر ش.م.م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص: 539.

2 أسامة الفولي، محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2003، ص: 365.

3 عدنان تايه النعيمي، يابسن كاسب الخرشنة، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص ص: 296-297.

- علاوة مخاطر النكول: وترتبط بمخاطرة فشل المقترض وعجزه عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة على الاقتراض المتمثلة في الفوائد أو الأصل أو كلاهما؛
- علاوة السيولة: أي مدى قدرة تحويل الأصل المالي إلى نقود سائلة بأسرع وقت وبأقل خسارة ممكنة؛
- علاوة مخاطر الأجل: ترتبط بطول المدة المستغرقة باستخدام الأموال، فالأدوات المالية ذات الآجال الطويلة تكون معرضة لمخاطر أعلى، وبالتالي لا بد أن تكون هناك علاوة مقابلة لتلك المخاطرة.

### المطلب الثاني- أنواع سعر الفائدة

تبعاً لاختلاف معايير تصنيف وتقسيم سعر الفائدة تعددت أنواعه، وفي هذا المطلب سيتم ذكر الأنواع الأكثر أهمية واستخداماً.

#### 1. سعر الفائدة النقدي:

يسود استخدامه في البنوك التجارية، فالبنوك تستلم الودائع وتقوم بالانقراض بسعر فائدة نقدي، فهو يمثل ثمن رأس المال يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب. يرتفع بزيادة الطلب على الأموال وينخفض بزيادة عرض الأموال<sup>1</sup>.

#### 2. سعر الفائدة الحقيقي:

يمثل هذا النوع الثمن الذي يسعى رجال الأعمال الحصول عليه من استثماراتهم النقدية، وكذلك هو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار رأس المال الحقيقي الجديد<sup>2</sup>.

#### 3. سعر الفائدة قصير الأجل:

يتمثل في ذلك السعر أو المعدل المفروض على القروض والديون قصيرة الأجل، أي تاريخ استحقاقها قصير الأجل<sup>3</sup>.

#### 4. سعر الفائدة طويل الأجل:

يفرض هذا النوع على القروض والديون طويلة الأجل لتاريخ استحقاقها، عادة يكون معدل الفائدة طويل الأجل أعلى من المعدل قصير الأجل، نظراً لزيادة المخاطر<sup>4</sup>.

#### 5. سعر الفائدة البسيطة:

هذا النوع يعبر عن الفائدة أو الربح الناجم عن أي مبلغ مالي أو قرض خلال فترة زمنية محددة،

1 هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، مرجع سابق، ص 216.

2 مرجع سابق، ص 217.

3 عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف في الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دون ذكر دار نشر، الأردن، عمان 2004، ص 298.

4 مرجع سابق، ص: 298.

وهي تلك الفائدة التي لا تضاف إلى المبلغ الأصلي<sup>1</sup>.

#### 6. سعر الفائدة المركبة:

وتعرف هذه الفائدة على أنها الثمن أو الربح الناجم عن مبلغ حالي خلال فترة زمنية معينة، وتضاف إلى المبلغ الأصلي في نهاية كل فترة زمنية (سنة) بحيث تكون جزءا من المبلغ الأصلي، وبهذا المفهوم فإن الفائدة المركبة تؤدي إلى زيادة رأس المال من فترة إلى أخرى<sup>2</sup>.

#### المطلب الثالث- وظائف سعر الفائدة

يقوم سعر الفائدة بوظائف عديدة في مختلف النشاطات الاقتصادية، ويمكن حصرها فيما يلي<sup>3</sup>:

- تحقيق الكفاءة خاصة في الأسواق التي تسودها المنافسة الحرة، وذلك في استخدام الموارد الاقتصادية من خلال توجيه الأموال نحو المشروعات الاستثمارية التي تعطي أعلى مردودات متوقعة؛
- تحقيق التوازن في سوق النقد، وذلك من خلال التأثير على كل من الطلب والعرض على النقود؛
- يحفز على تدفق الأموال على المستوى الدولي، فارتفاع أسعار الفائدة تشجع الوحدات المقرضة على استثمار أموالها في البلد الذي يعطي أعلى سعر فائدة، وكذلك الوحدات المقرضة تبحث عن مصادر للإقراض بأقل سعر فائدة ممكن؛
- العمل على تنشيط الإنتاج وتخفيض البطالة وتحسين المستوى الاقتصادي من خلال التشجيع على زيادة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار بكل أنواعه<sup>4</sup>؛
- يستخدم في توجيه السياسة النقدية حسب حالة النشاط الاقتصادي، لتنشيط الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي أو في المستوى العام للنشاط الاقتصادي وذلك عن طريق تخصيص أسعار الفائدة (تخفيضها)، والعكس في حالة وجود تضخم، فتعمل السياسة النقدية هنا على اتخاذ قرارات وإجراءات تصنيفية عن طريق رفع أسعار الفائدة بصفة عامة أو على بعض القطاعات والنشاطات الاقتصادية حسب كل حالة<sup>5</sup>.

#### المطلب الرابع- آثار سعر الفائدة

يؤثر سعر الفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر على كافة المتغيرات الاقتصادية بكل جوانبها، كما يؤثر على سلوك الطبقات والشرائح الاجتماعية وعلى الدول الأجنبية.

1 عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، أساسيات في الإدارة المالية، مرجع سابق، ص 296.

2 مرجع سابق، ص 296.

3 عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 300.

4 عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، أساسيات في الإدارة المالية، مرجع سابق، ص 298.

5 مرجع سابق، ص ص: 298-299.

من بين الآثار المترتبة على أسعار الفائدة ما يلي<sup>1</sup>:

- معالجة التضخم من خلال رفع سعر الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على النقود ومن ثم تراجع الأسعار عن الارتفاع؛
  - اندماج الدول في الاقتصاد المالي، من خلال دعم التصدير والصناعات التصديرية بقروض ذات فائدة منخفضة؛
  - يؤثر بشكل مباشر على الاستثمار والإنتاج، فعند انخفاض سعر الفائدة يزداد الطلب على الاستثمار فيزيد معه الإنتاج وبالتالي تتحرك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الأرباح، التشغيل، الدخل، الصادرات، الاستهلاك، وكذا ارتفاع قيمة العملة الوطنية. ويحدث عكس ذلك عند رفع سعر الفائدة، فالعلاقة هنا عكسية؛
  - يؤثر على الادخار والاستثمار، فالسياسة لابد لها من وضع سعر فائدة يخدم كل من المدخرين والمستثمرين، وذلك ضمانا للتحسن المستمر في تطوير كل من القطاعات الإنتاجية والخدمية، فسعر الفائدة هنا يتضمن للمستثمرين حصولهم على أرباح تفوق ثمن الفائدة وكذا ضمان عوائد المدخرين على استثمارهم لأموالهم؛
  - يؤثر على الدخل، فبارتفاعه تنخفض الدخل نتيجة لانخفاض الاستثمار والركود. أما عند انخفاض سعر الفائدة ترتفع الدخل؛
  - يؤثر على أسعار صرف العملة الوطنية، فإن رفع سعر الفائدة يجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويزيد معه الطلب على العملة الوطنية فترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية والعكس صحيح عندما تنخفض أسعار الفائدة؛
  - يؤثر على هيكل الاقتصاد الوطني فقد يؤدي لتطوير قطاعات على حساب قطاعات أخرى، وهذا عند اعتماد السياسة النقدية دعم هذه القطاعات بتخفيض الفوائد عليها دون الأخرى.
- مما سبق يمكن القول أن سعر الفائدة أداة فعالة للسياسة النقدية، نظرا للدور المهم الذي يلعبه في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتوجيهه حسب متطلبات الحالة الاقتصادية التي تعيشها اقتصاديات الدول.

1 علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص ص: 387-391.

### خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل الى التوازنات النقدية الداخلية من الناحية النظرية، فالبنك المركزي هو السلطة الوحيدة المسؤولة عن الوضعية النقدية الداخلية للإقتصاد الوطني . حيث يؤثر فيها من خلال السياسة النقدية مستخدما في ذلك أدوات وأساليب عدة، فعرض النقود ومستوى الأسعار كلها متغيرات تتحكم فيها السياسة النقدية وفقا لمتطلبات النشاط الإقتصادي والأهداف المسطرة بإستخدام مجموعة من الأدوات أهمها سعر الفائدة .

## الفصل الثاني

تطور التوازنات النقدية الداخلية

في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر

خلال الفترة (1990-2015)

## **تمهيد**

يلعب قطاع المحروقات دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري واستقراره، لأنه يشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات حيث يساهم إيجابا في النمو الاقتصادي واستقرار التوازنات النقدية الخارجية والداخلية لما يحققه من مداخيل كبيرة عند ارتفاع أسعار النفط، والعكس عند انخفاض الأسعار.

وبالتالي فإن إستقرار مؤشرات التوازن النقدي الداخلي في الجزائر مرهونة بأسعار النفط فهي تتغير بتغيرها، ومن خلال هذا الفصل سيتم عرض تطورات مؤشرات التوازن النقدي الداخلي في ظل تطورات أسعار النفط وتقلباته من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).**
- **المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية  $M_2$  ومقابلاتها خلال الفترة (1990-2015).**
- **المبحث الثالث: تطور مؤشرات التوازن النقدي الداخلي خلال الفترة (1990-2015).**

## المبحث الأول- الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

تكمن الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر كونه يمثل 98% إجمالي الصادرات، و64% من الإيرادات العامة، فالإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبة كلية على العائدات المتأتية من صادرات النفط.

### المطلب الأول- تطور أسعار النفط وأهم تقلباته خلال الفترة (1990-2015)

شهدت الفترة (1990-2015) تطورات هامة لأسعار النفط، كما تعرضت هذه الأخيرة إلى عدة تقلبات حادة، والتي سوف يتم التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

1- المرحلة الأولى (1990-1999): يمكن توضيح تطور أسعار النفط لهذه المرحلة من خلال الجدول الموالي:

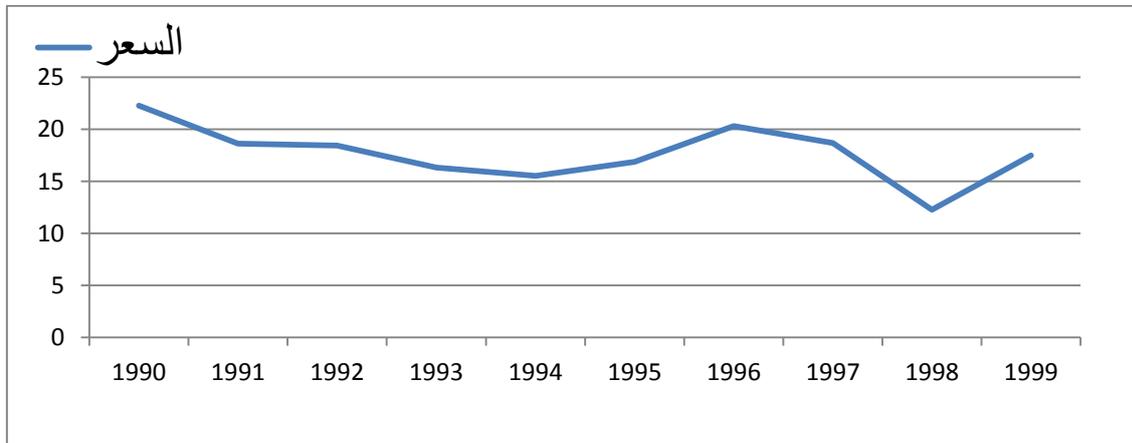
#### الجدول رقم (1-2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
سعر النفط (البرميل/ دولار)	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
سعر النفط (البرميل/ دولار)	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1-2)

كما يمكن توضيح تطور أسعار النفط للفترة الممتدة من 1990-1999 من خلال الشكل الموالي:

#### الشكل رقم (1-2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-2) بإستخدام برنامج Excel

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

من خلال الجدول والشكل السابقين يتبين أن فترة التسعينات لم تعرف تطورا كبيرا في أسعار النفط، فقط شهدت الأسعار خلال هذه الفترة تذبذبا بين التحسن تارة والاستقرار تارة ثانية والتدهور الشديد تارة ثالثة.

ففي بداية الفترة وبالتحديد سنة 1990 وصل سعر البرميل إلى 22.26 دولار سنة 1990، ليتراجع تدريجيا بعد ذلك وصولا إلى 15.53 دولار سنة 1994 ويرجع سبب ذلك إلى "استخدام الوكالة OPEC للمخزون الاحتياطي الاستراتيجي، حيث أعلنت الـوم.أ عن الإفراج عن 33.75 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي البترولي بمعدل 1.125 مليون برميل يوميا ولمدة شهر"<sup>1</sup>. وفي سنة 1995 ارتفع سعر البرميل إلى 16.86 دولار، وبقي على حالة من الاستقرار خلال سنتي 1996 و1997 بسعر 20.29 و18.68 دولار للبرميل على التوالي.

• **الصدمة النفطية لسنة 1998:** ففي هذه السنة تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية أدت إلى إختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل من نفس السنة، ولو رجعنا إلى الوراء بقليل بقراءة موجزة لوجدنا أنه حدثت زيادة مطردة في الطلب على النفط بمعدل 1.5% سنويا، وفي عام 1997 بلغت الزيادة مليوني برميل يوميا، وقد وفرت هذه الزيادة مجالا لكميات إضافية في كل دولة من الدول المنتجة في أنحاء العالم بما في ذلك دول الأوبك.<sup>2</sup> ومع تطوع الدول الأعضاء للأوبك والدول غير الأعضاء بخفض الإنتاج، أخذت الأسعار ترتفع وتنتعش مجددا بداية من عام 1999 حيث قدر سعر البرميل الواحد بـ 17.48 دولار.

**2- المرحلة الثانية (2000-2015):** تميزت هذه الفترة بتذبذب أسعار النفط ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر النفط (البرميل/دولار)	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر النفط (البرميل/دولار)	94.45	61.09	77.45	104.46	109.45	105.87	96.29	49.49

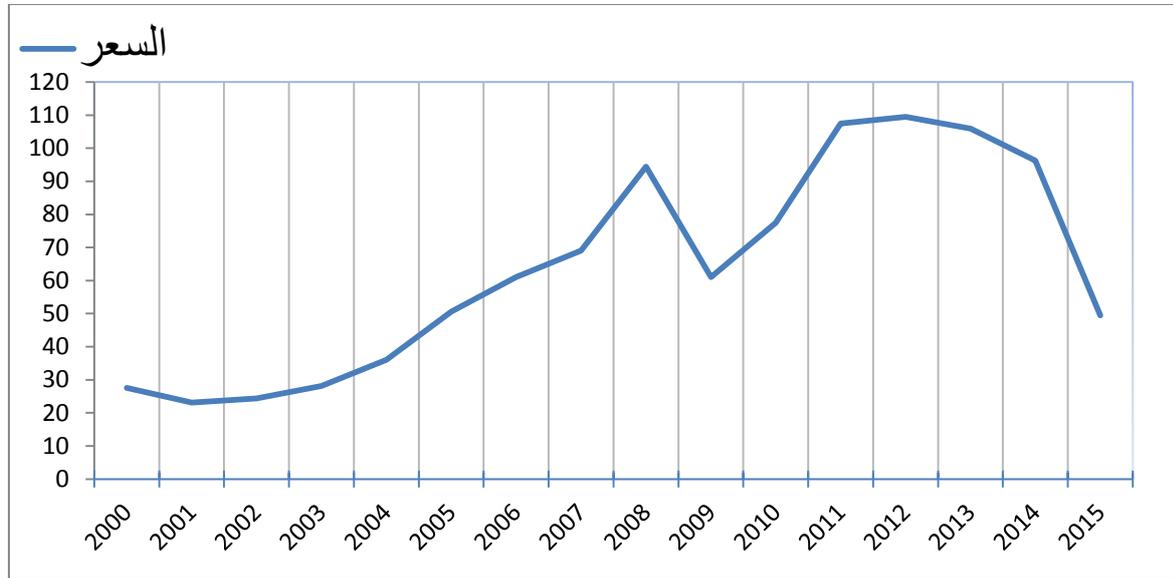
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2-1)

1- لخديمي عبد الحميد: آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 21.

2- نفس المرجع، ص 64.

كما يمكن توضيح تطور أسعار النفط للفترة الممتدة من 2000-2015 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2) بإستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن بداية الألفية الجديدة تزامنت مع تطورات وتقلبات حادة نحو الارتفاع على مستوى أسعار النفط، حيث عرفت هذه المرحلة بفترة فائض السيولة أو ما يطلق عليها بالحبوحة المالية. حيث شهدت سنة 2001 تراجعا مقارنة بسنة 2000 بسبب عوامل عدة أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001. أما في الفترة (2002-2008) بلغت أسعار النفط مستويات قياسية فقد انتقلت من 24.36 دولار سنة 2002 إلى 36.05 دولار سنة 2004 ثم إلى 94.45 دولار سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، حيث تولد عن ذلك صدمتين متتاليتين لسنتي 2004 و2008.

● **الصدمة النفطية لسنة 2004:** تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36 دولار للبرميل، لقد تمثلت أحداث عام 2004 أساسا في الاضطرابات العمالية في نيجيريا والهجمات المتكررة على امتدادات النفط والمنشآت النفطية في العراق، والاستفتاء العام في فنزويلا وإعصار إيفان في خليج المكسيك والضغطات التي تمارسها الو.م.أ على منظمة الأوبك وغيرها، وما يثيره من تخوف بين الحين والآخر حول انقطاع الإمدادات النفطية السبب الرئيسي في زيادة الطلب على النفط الذي ميز عام 2004، بالإضافة إلى ازدياد الطلب على النفط في الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا، خاصة الصين والهند، وعموما

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

تواجه هذه الدول ارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادية وزيادة استهلاك النفط، وحاليا تلعب دورا كبيرا في ارتفاع أسعار النفط.<sup>1</sup>

• **الصدمة النفطية لسنة 2008:** سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 حيث بلغ سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، لكن إحصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009.<sup>2</sup> ثم عاودت الارتفاع من جديد خلال الفترة (2010-2013) وكذلك النصف الأول من سنة 2014 حيث تجاوز فيها سعر البرميل 100 دولار، لتعود وتتخفص مجددا بداية من النصف الثاني من سنة 2014.

• **الصدمة النفطية لسنة 2014:** عرفت أسواق النفط العالمية تهقرا في أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت السعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار.<sup>3</sup> كذلك من أهم عوامل انهيار أسعار النفط ما يلي:

- انخفاض الطلب العالمي على الطاقة؛

- ارتفاع قيمة الدولار إلى مستويات قياسية؛

- رفض منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن من خلال تقليص حجم الإنتاج؛<sup>4</sup>

- كذلك ظهور منتجين بديلين وارتفاع إنتاجهما، هما النفط الصخري والغاز الصخري.<sup>5</sup>

1- طول حمزة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على النمو الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية تحليلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص: 39-40.

2- مريم شطبي محمود، مداخلة بعنوان: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ضمن المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015، ص 5.

3- نفس المرجع، ص 05.

4- حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 200-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، 2016، ص: 88-89.

5- بوركاب نبيل، راهم فريد، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول للسياسات الإستخدامية للمواد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2015، ص 4.

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

وفي سنة 2015 تواصل سعر النفط في الانخفاض ليصل إلى 49.49 دولار للبرميل، وهو تدهور وانهيار كبير تجاوز نسبة 50% مقارنة بالأسعار التي كانت في السنوات القليلة الماضية.

ومما سبق يلاحظ ان أسعار النفط في الأسواق النفطية تميزت بالتقلب وعدم الاستقرار، وهذا بسبب تأثر السوق بالعديد من المتغيرات العالمية سواء كانت سياسية، اقتصادية... الخ.

### المطلب الثاني- تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-2015)

تمثل صادرات المحروقات نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات في الجزائر في العالم بـ 98%، أي أنها تؤثر في القيمة الكلية للصادرات فإذا ارتفعت تزيد معها قيمة إجمالي الصادرات والعكس صحيح، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم عرض تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-2015) كالآتي:

**1- المرحلة الأولى (1990-1999):** يمكن توضيح تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (2-3): تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دولار

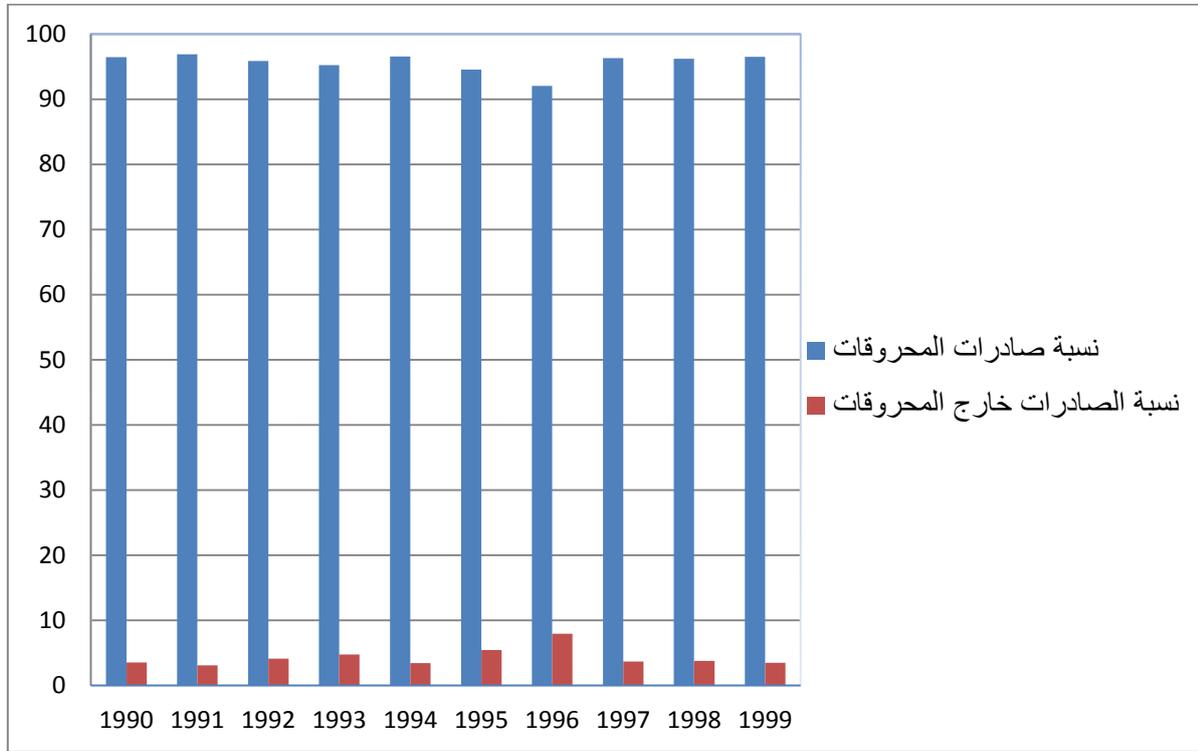
السنوات	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات %	نسبة الصادرات خارج المحروقات %
1990	14467.53	13956.83	96.47	03.53
1991	13345.65	12929.27	96.88	03.12
1992	12194.96	11688.87	95.85	04.15
1993	10807.22	10292.80	95.24	04.76
1994	9771.30	9435.167	96.56	03.44
1995	11183.73	10575.34	94.56	05.44
1996	14277.68	13142.60	92.05	07.95
1997	14507.98	13974.09	96.32	03.68
1998	11104.33	10684.59	96.22	03.78
1999	13692.40	13210.43	96.48	03.52

Source: World development indicators data: <http://data.worldbank.org.dz>

كما يمكن توضيح تطور نسبة صادرات المحروقات ونسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 1990-1999 من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-3): تطور نسبة صادرات المحروقات ونسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي

الصادرات خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4) بإستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن قطاع المحروقات يستحوذ على نسبة كبيرة جدا تفوق 90% من إجمالي الصادرات الكلية للجزائر، ففي حين تبقى نسبة جد ضئيلة لا تتعدى في الغالب 5% بالنسبة للقطاعات الأخرى. أما بخصوص تطور الصادرات الكلية ومن خلال أرقام الجدول السابق تتضح أنها تتغير طرديا مع تطور صادرات المحروقات، حيث أنها ترتفع بارتفاعها وتخفض بانخفاضها.

ولو رجعنا إلى الجدول رقم (2-1) واستقراء حركة تطور سعر النفط نجد أنه هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والصادرات. ففي سنة 1990 كان سعر البرميل 22.26% دولار وقيمة الصادرات الكلية وصادرات المحروقات 14467.53 مليون دولار و13956.83 مليون دولار على التوالي، وعند تراجع سعر النفط تدريجيا حتى سنة 1994 ليصل سعر البرميل إلى 15.53 دولار تراجعت معه قيمة كل من الصادرات الكلية وصادرات المحروقات لتصل على التوالي إلى 9771.30 مليون دولار و9435.167 مليون دولار ثم تحسن بعد ذلك سعر النفط وبقي مستقرا خلال الفترة (1995-1997) وارتفعت معه قيمة الصادرات

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الكلية وصادرات المحروقات، ومع تزامن أزمة إنهيار الأسعار النفطية لعام 1998 حيث تراجع سعر البرميل إلى 12.28 دولار تدهورت معها قيم الصادرات الكلية وصادرات المحروقات لتصل إلى 11104.33 مليون دولار و 10684.59 مليون دولار على التوالي، لكنها انتعشت من جديد بداية من سنة 1999 لتصل إلى 13692.40 مليون دولار و 13210.43 مليون دولار على التوالي وهذا أيضا راجع إلى تحسن أسعار النفط التي وصل فيها سعر البرميل إلى 17.48 دولار.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت على نسبة ضئيلة لم تتعدى 5% ما عدا سنة 1996 حيث وصلت فيها إلى 7.95%، وقيمتها لم تتعدى الألف مليون دولار سنويا طوال الفترة (1990-1999)، وهذا راجع لكونها غير مرتبطة بقطاع المحروقات وتقلبات الأسعار النفطية، بل ترتبط بضعف الهياكل والقطاعات الاقتصادية على اختلافها.

**2- المرحلة الثانية (2000-2015):** يمكن توضيح تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

### الجدول رقم (2-4): تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2015)

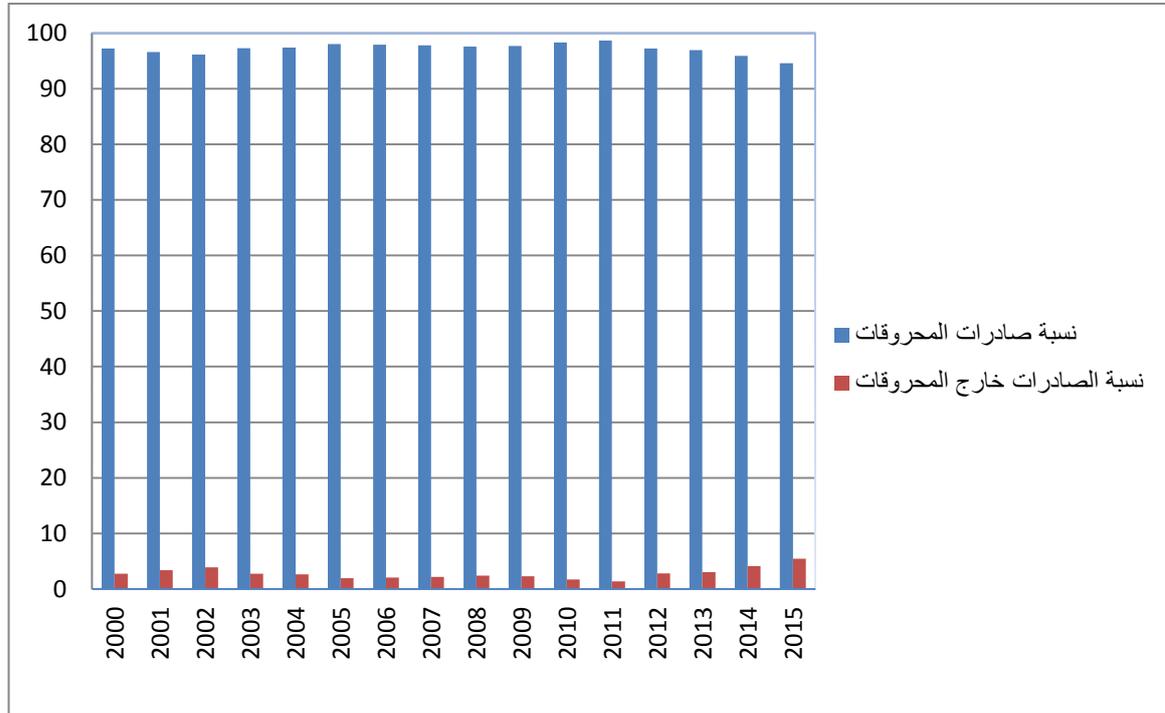
الوحدة: مليون دولار

السنوات	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات %	نسبة الصادرات خارج المحروقات %
2000	23050.17	22409.38	97,22	2,78
2001	20085.44	19404.54	96,61	3,39
2002	20152.51	19368.58	96,11	3,89
2003	26015.07	25304.86	97,27	2,73
2004	34178.43	33282.96	97,38	2,62
2005	48714.92	47755.24	98,03	1,97
2006	57121.82	55927.97	97,91	2,09
2007	63511.38	62107.78	97,79	2,21
2008	88223.26	86088.26	97,58	2,42
2009	45180.00	44140.68	97,7	2,3
2010	57090.00	56120.00	98,3	1,7
2011	66792.30	65891.54	98,65	1,35
2012	73903.00	71829.00	97,19	2,81
2013	65733.00	63722.00	96,94	3,06
2014	62886.00	60304.00	95,89	4,11
2015	28860.00	27290.00	94,55	5,45

Source: World development indicators data: <http://data.worldbank.org.dz>

كما يمكن توضيح تطور نسبة صادرات المحروقات ونسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2000-2015 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-4): تطور نسبة صادرات المحروقات ونسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4) بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين يتضح أنه لازال قطاع المحروقات يستحوذ على أكبر نسبة من إجمالي الصادرات، تجاوز بذلك نسبة 96% خلال الفترة (2000-2015) باستثناء سنتي 2014 و2015 فقد انخفضت نسبته إلى 95.89% و94.55% على التوالي، وتبقى حصة صغيرة جدا لباقي القطاعات الأخرى لا تتجاوز نسبة 5%.

أما عن تطور قيمتي إجمالي الصادرات والصادرات من المحروقات بالإضافة إلى تطور نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2015)، فقد مرت بثلاث حالات هي كالتالي:

- من 2000 إلى 2008: انتقلت فيها قيمتي الصادرات الكلية وصادرات المحروقات من 23050.17 و22409.38 مليون دولار سنة 2000 على التوالي إلى 88223.26 و86088.26 مليون دولار على التوالي، وهو تطور كبير جدا ما يفسره الارتفاع المستمر لأسعار النفط وما شهدته هذه الفترة من تزايد جهود الدولة في تنمية صادراتها لدعم النمو الاقتصادي وتطبيق برامج الإنعاش والتنمية دون عدم نسيان

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

أن هذه الفترة شهدت صدمتين نفطيتين سنتي 2004 و 2008 تمثلتا في ارتفاع شديد لأسعار النفط، وأما بخصوص نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 4%.

- من 2009 إلى 2013 إن ما شهده العالم من الأزمة المالية العالمية والتي تمثلت في أزمة الرهن العقاري لعام 2008 كان له أثرا كبيرا على جميع القطاعات ومن بينها قطاع المحروقات، وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض قيمتي الصادرات الكلية وصادرات المحروقات للجزائر لتبلغ 45180 و 44140.68 مليون دولار على التوالي، لتعود وترتفع من جديد بداية من سنة 2010 إلى غاية 2013، حيث وصلت فيها إلى ما يقارب 65733 مليون دولار بالنسبة لإجمالي الصادرات، و 63722 مليون دولار بالنسبة لصادرات قطاع المحروقات، في حين بقيت نسبة الصادرات خارج قطاعات المحروقات ضئيلة جدا لم تتجاوز نسبة 3% أي لم تتجاوز ألفي مليون دولار سنويا.

- أما بخصوص سنتي 2014 و 2015 فقد تراجعت قيمتي الصادرات الكلية وصادرات قطاع المحروقات لتصل في سنة 20145 إلى 28860 و 27290 مليون دولار على التوالي، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي كانت بدايتها من النصف الثاني من سنة 2014 والتي تمثلت في إنهيار أسعار النفط بنسبة فاقت 50% من الأسعار التي كانت عليها من قبل، وأما عن الصادرات خارج المحروقات فبقيت على نسبة ضعيفة لم تتطور.

يمكن ملاحظة من خلال ما سبق المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الإقتصاد الوطني طوال الفترة (1990-2015)، كذلك الأرقام القوية نظرا للحجم الكبير الذي سيطر عليه قطاع المحروقات على حجم الصادرات الجزائرية للخارج يعكس بدوره ضعف القطاعات الأخرى التي لا تتجاوز 2% من مجموع الصادرات.

### المطلب الثالث- تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2015)

للجباية النفطية حصة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تطورها خلال الفترة (1990-2015) عبر مرحلتين كالتالي:

**1- المرحلة الأولى (1990-1999):** يمكن توضيح تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-5): تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة

خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	الإيرادات العامة (10 <sup>6</sup> DA)	الجبائية النفطية (10 <sup>6</sup> DA)	نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة %
1990	152500	76200	49.96
1991	248900	161500	64.88
1992	311864	193800	62.14
1993	313949	179800	57.27
1994	477181	222176	46.56
1995	611731	336148	54.95
1996	825157	495997	60.10
1997	926668	564765	60.94
1998	774511	378556	48.87
1999	950496	560121	58.92

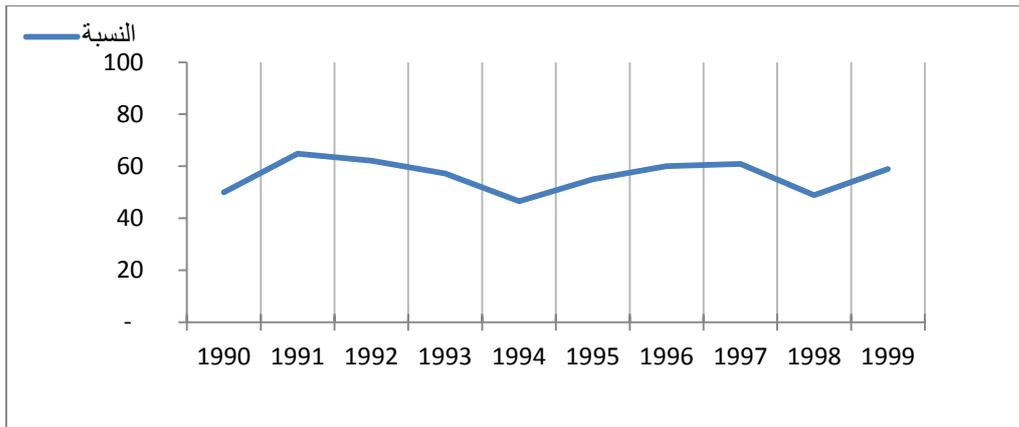
المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات رقم (2-1)

كما يمكن توضيح تطور نسبة الجباية النفطية للفترة الممتدة من 1990-1999 من خلال الشكل

الموالي:

الشكل رقم (2-5): تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة

خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-5) باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن قيمة كل من الإيرادات العامة والجبائية النفطية خلال

الفترة (1990-1999) كانت في إرتفاع مستمر، حيث إنتقلت قيمة كل منهما على التوالي من 152500

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

و76200 مليون دينار جزائري سنة 1990 إلى 950496 و560121 مليون دينار جزائري سنة 1999، باستثناء سنة 1998 حيث تراجع فيها كلا القيمتين إلى 774511 و378556 مليون دينار جزائري، وذلك راجع للصدمة النفطية التي شهدتها السوق النفطية والتي تسببت في انهيار أسعار النفط إلى أدنى مستوياته.

ويتضح من خلال ذلك أنه توجد علاقة طردية تربط بين قيمة الإيرادات العامة والجبائية النفطية لأن هذه الأخيرة تمثل نسبة تفوق 50% بالرغم من تعدد مصادر الإيرادات في الجزائر، فبالرجوع إلى الجدول والشكل السابقين نجد أن نسبة الجبائية البترولية في أغلب السنوات قاربت 60% من إجمالي الإيرادات.

**2- المرحلة الثانية (2000-2015):** يمكن توضيح تطور نسبة الجبائية النفطية من إجمالي الإيرادات لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

### الجدول رقم (2-6): تطور نسبة الجبائية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة

#### خلال الفترة (2000-2015)

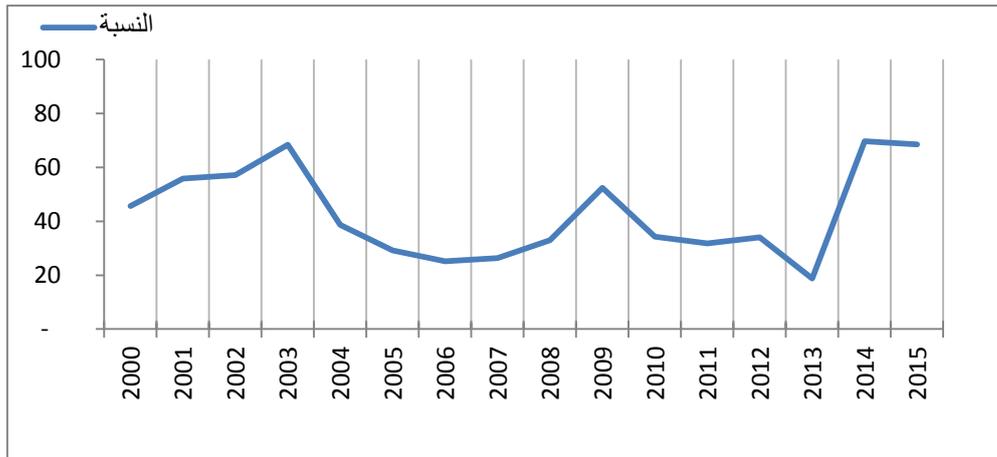
السنوات	الإيرادات العامة (10 <sup>6</sup> DA)	الجبائية النفطية (10 <sup>6</sup> DA)	نسبة الجبائية النفطية من الإيرادات العامة %
2000	1578161	720000	45.62
2001	1505526	841600	55.90
2002	1603188	916400	57.16
2003	1974400	1350000	68.37
2004	2229700	862200	38.66
2005	3082600	899000	29.16
2006	3639800	916000	25.16
2007	3687800	973000	26.38
2008	5190500	1715400	33.04
2009	3676000	1927000	52.42
2010	4379600	1501700	34.28
2011	5454300	173274	31.76
2012	5666600	1921690	34.08
2013	5873600	1101605	18.75
2014	4862900	208830	69.67
2015	4680400	2005800	68.49

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (1-2)

كذلك يمكن توضيح تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للفترة الممتدة من 2000-2015 من خلال الشكل الموالي:

**الشكل رقم (2-6): تطور نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة**

**خلال الفترة (2000-2015)**



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-6) باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين والمتعلقة بتطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) يمكن ملاحظة 3 حالات وهي كالآتي:

- من 2000 إلى 2008: انتقلت قيمة الإيرادات العامة والجبائية النفطية على التوالي من 1578161 و 720000 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 5190500 و 1715400 مليون دينار جزائري سنة 2008، وهذا بسبب تواصل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، وأما بخصوص تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات فقد انتقلت من 45.62% سنة 2000 إلى 68.37% سنة 2003، ثم انخفضت تدريجيا بعد ذلك لتصل إلى 33.04% سنة 2008 وسبب هذا الانخفاض راجع إلى جهود الدولة في دعم وتطوير القطاعات الأخرى ودفع عجلة التنمية ومحاولتها لتخفيف حصة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة.

- من 2009 إلى 2013: في سنة 2009 تراجعت قيمة كل من الإيرادات العامة والجبائية النفطية إلى 3676000 و 1927000 مليون دينار جزائري على التوالي، ويرجع ذلك لتراجع سعر النفط بسبب مخلفات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، لتعود وترتفع بعد ذلك لتصل إلى 5873600 و 1101605 مليون دينار جزائري على التوالي في سنة 2013.

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

وأما عن نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة فقد كانت تمثل نسبة 52.42% سنة 2009 لتتراجع تدريجيا إلى 18.75% سنة 2013.

- أما عن سنتي 2014 و2015 فقد تراجعت فيهما قيمتي الإيرادات العامة والجبابة النفطية بسبب تراجع أسعار النفط بداية من النصف الثاني من سنة 2014، حيث وصلت قيمتهما على التوالي إلى 4680400 و2005800 مليون دينار جزائري سنة 2015، في حين لوحظ أن نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة ارتفعت لتصل إلى 68.48% سنة 2015.

وعلى العموم فإن الجباية النفطية في الجزائر خلال الفترة المدروسة تمثل حصة معتبرة من إجمالي الإيرادات العامة، تفوق 60% في الغالب، وهذا ما يوضح الأهمية الكبيرة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

ومما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات، فهو يرتبط ارتباطا كبيرا بهذا القطاع ويتأثر بالتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية.

### المبحث الثاني- تطور الكتلة النقدية $M_2$ ومقابلاتها خلال الفترة 1990-2015

عرفت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع تطورات كبيرة بداية من التسعينات، كذلك بالنسبة لمقابلاتها فهي أيضا شهدت تغيرات كبيرة خلال هذه الفترة، فمن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إليها.

#### المطلب الأول- تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) خلال الفترة 1990-2015

تحتوي الكتلة النقدية ( $M_2$ ) بالمفهوم الواسع على مجموع المتحات النقدية ( $M_1$ )، وشبه النقدية حيث يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة نقص السيولة من (1990-1999) ومرحلة فائض في السيولة من (2000-2015)، والتي سوف يتم التطرق إلى تطورها من خلال هذا المطلب.

**1- المرحلة الأولى 1990-1999:** تميزت هذه الفترة بنقص في السيولة ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية للفترة الممتدة من (1990-1999) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-7): تطور الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) خلال الفترة 1990-1999

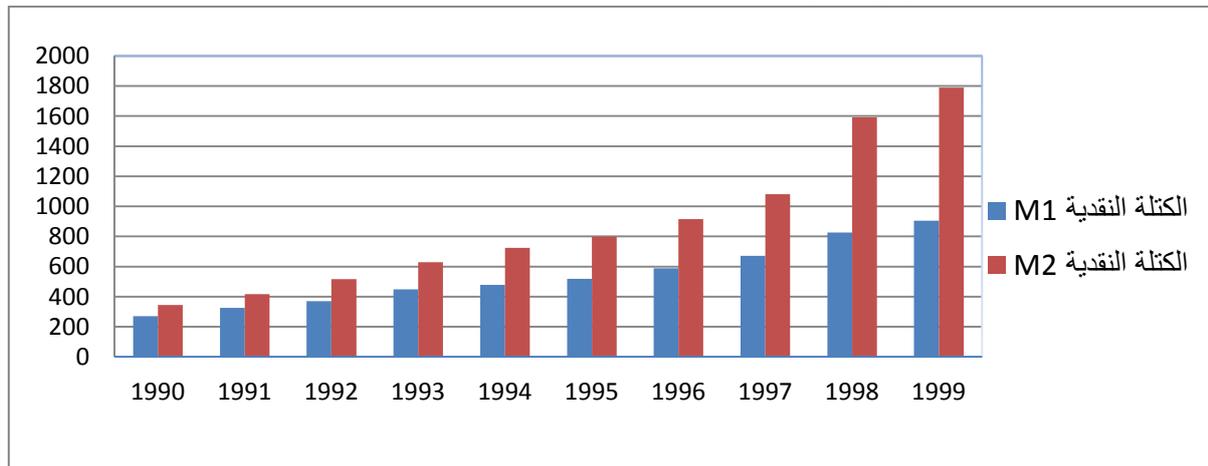
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية (M1)	معدل النمو	أشباه النقود	الكتلة النقدية (M2)	معدل النمو
1990	134.9	136.14	271.04	-	72.9	343.94	-
1991	157.2	168.7	325.93	20.25	90.3	416.23	21.02
1992	185.4	184.97	370.37	13.63	146.2	516.57	24.1
1993	212.0	236.58	448.58	21.11	180.5	629.08	21.78
1994	224.3	252.84	477.14	3.36	247.7	724.84	15.22
1995	249.8	269.3	519.1	9.1	280.5	799.6	10.51
1996	290.6	298.2	589.1	13.48	326.0	915.1	14.44
1997	337.6	334.0	671.6	14.0	410.0	1081.5	18.18
1998	390.4	436.0	826.4	23.05	766.1	1592.5	19.10
1999	440.0	465.2	905.2	9.53	884.2	1789.4	12.4

المصدر: سمير آيت يحي، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 231.

كما يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-1999 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-7): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-7)

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن الكتلة النقدية M<sub>2</sub> شهدت منذ 1990 ارتفاعاً مستمراً وقد حققت أعلى نسبة زيادة خلال سنة 1992 والتي قدرتها بـ: 24.1% والسبب في ذلك هو التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز الضخم للميزانية وصندوق إعادة التقييم الذي أنشأ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة

## الفصل الثاني: تطور التوازن النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

المؤسسات العامة، أما النسبة الدنيا فقد قدرت بـ 10.51 وكان ذلك سنة 1995 بسبب البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1995-1998) والذي كان من أهم أهدافه الحد من توسع الكتلة النقدية  $M_2$ ، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي<sup>1</sup>، وهذا راجع إلى أن السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة كانت صارمة، من خلال الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة في إطار التعديل الهيكلي على الرغم من تحديد الأسعار وسعر الصرف، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة بدلا من الإفراط في الإصدار النقدي.

أما بالنسبة للكتلة النقدية  $M_1$  كانت تقدر بـ: 271.04 مليار دينار سنة 1990 انتقلت إلى 905.2 مليار دينار سنة 1999 أي أنها تضاعفت بـ: 3 مرات

**2- المرحلة الثانية 200-2015:** يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2015 والتي تميزت بفائض في السيولة من خلال الجدول الموالي:

### الجدول رقم (2-8): تطور الكتلة النقدية ( $M_2$ ) خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دينار جزائري

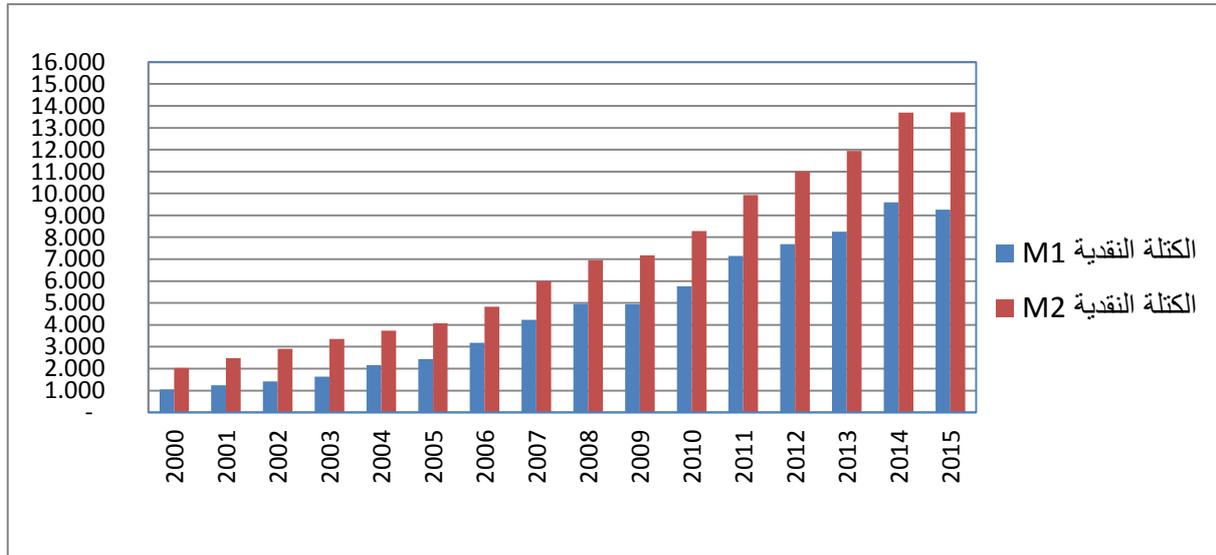
السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية ( $M_1$ )	معدل النمو	أشباه النقود	الكتلة النقدية ( $M_2$ )	معدل النمو
2000	484.5	563.7	1048.2	15.8	974.3	2022.5	13
2001	577.2	661.3	1238.5	18.2	1235.0	2473.5	22.3
2002	664.7	751.6	1416.3	14.4	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	849.0	1630.4	15.1	1724.0	3354.4	15.6
2004	874.3	1286.2	2160.5	32.5	1577.5	3738.0	11.4
2005	921.0	1516.5	2437.5	12.6	1632.9	4070.4	11.17
2006	1081.4	2096.4	3177.8	30.4	1649.8	4827.6	18.6
2007	12284.5	2949.1	4233.6	33.2	1761.0	5994.6	24.2
2008	1540.0	3424.9	4964.9	17.3	1991.0	6955.9	16
2009	1829.4	3114.8	4944.2	- 0.4	2228.9	7173.1	3
2010	2098.6	3657.8	5756.4	16.4	2524.3	8280.7	15.4
2011	2571.5	4570.2	7141.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9
2012	2952.3	4729.5	7681.8	7.6	3331.5	11013.3	10.9
2013	3204.0	5045.8	8249.8	7.4	3691.7	11941.5	8.4
2014	3658.9	5944.1	9603.0	16.4	4083.3	13686.7	14.6
2015	4108.1	5153.1	9261.2	- 3.6	4443.3	13704.5	0.1

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2005، 2009، 2013، 2016.

1 - سمير آيت يحيى، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مرجع سابق ص 230.

كما يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية للفترة الممتدة من 2000-2015 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-8): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8) بإستخدام برنامج EXCEL

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن الكتلة النقدية  $M_2$  تضاعفت بين الفترة 2000-2015 بـ 6.77 مرة، إذ بلغت سنة 2015 قيمة 13704.5 مليار دينار بعد أن كانت تقدر بـ 2022.5 مليار دينار سنة 2000 وهذا راجع إلى الارتفاع المتواصل في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ففي سنة 2001 بلغت نسبة ارتفاع الكتلة النقدية 22.3% أي أنها ارتفعت بقيمة 451 مليار دينار في ظرف سنة واحدة، وهذا بسبب عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية، والانطلاق في تنفيذ المشاريع الاقتصادية المبرمجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تم تخصيص مبلغ 520 مليار دينار تغطي المدة الممتدة من أبريل 2001 إلى أبريل 2004، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية  $M_2$ ، ثم تبعه بعد ذلك برنامج دعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العمومي واستمرار الانفراج المالي مشكلا خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، حيث خصص مبلغ 4203 مليار دينار تغطي المدة الممتدة من 2005 إلى 2009 وهذا بهدف دعم وتعزيز النتائج المحققة في البرنامج السابق.

من خلال الإستراتيجية المنتهجة في دعم النمو أدت إلى استمرار تزايد حجم الكتلة النقدية  $M_2$ ، حيث كانت تقدر بـ 4070.4 مليار دينار سنة 2005 ثم انتقلت إلى 7173.1 سنة 2009 أي بقيمة زيادة تقدر بـ 3102.7 مليار دينار.

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

أما فيما يخص الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 فقد شهدت تغيرا في عرض النقود، حيث قدر معدل النمو بـ: 3% سنة 2009 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة وانخفاض الودائع تحت الطلب من جهة أخرى، حيث تراجعت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفضت بقيمة تقدر بـ: 310.1 مليار دينار، بعد ذلك استعاد عرض النقود نموه مع بداية سنة 2010 لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل خلال هذه السنة 77.45 دولار للبرميل.

أما خلال الفترة 2011-2015 فقد بلغ معدل النمو سنة 2011 نسبة 19.9% وهي تعتبر ثالث أكبر معدل نمو منذ سنة 2000 لتحسين حجم الودائع، حيث انخفض معدل العرض النقدي من 19.9% سنة 2011 إلى 10.9% سنة 2012 لينخفض سنة 2013 إلى 8.4% وهذا بسبب الأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية، بعد ذلك عاود معدل النمو النقدي الانخفاض حيث بلغ 0.1% سنة 2015 وهي تعتبر أضعف معدل نمو وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وانتهاج الجزائر سياسة نقدية صارمة.

### المطلب الثاني- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2015)

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول التي تقابل إصدار النقود، لذا فهي تتطور بتطور الكتلة النقدية، وبالتالي سوف يتم التطرق إلى تطورها وفق مرحلتين: (1990-1999) و(2000-2015).

**1- المرحلة الأولى (1990-1999):** يمكن توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (2-9): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دينار جزائري

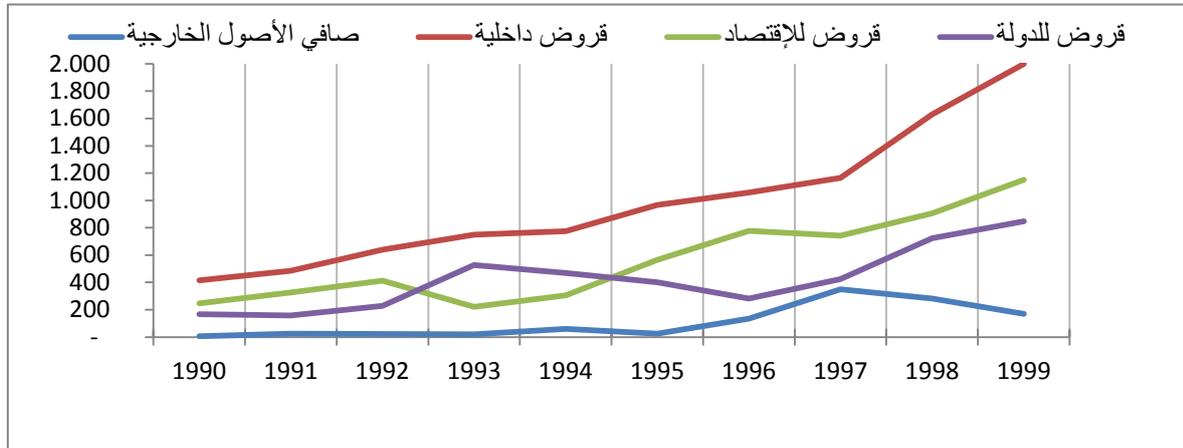
السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	قروض داخلية	صافي الأصول الخارجية
1990	167.0	247.0	414.0	6.5
1991	159.0	325.8	484.8	24.3
1992	227.0	412.3	639.3	22.6
1993	527.8	220.2	748.0	19.6
1994	468.5	305.8	774.3	60.4
1995	401.6	565.7	967.3	24.4
1996	280.6	776.8	1057.4	134.0
1997	423.7	741.3	1164.9	350.4
1998	723.2	906.2	1629.4	280.7
1999	847.6	1120.7	1998.6	169.6

المصدر: سمير آيت يحي، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مرجع سابق، ص 233.

كما يمكن توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة الممتدة من 1990-1999 من خلال الشكل

الموالي:

الشكل رقم (2-9): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-9) بإستخدام برنامج Excel

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن الكتلة النقدية شهدت تغطية بصافي الأصول الخارجية استقرارا خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 1993 وبعد ذلك شهدت ارتفاعا معتبرا سنة 1994 حيث كانت تقدر بـ: 19.6 مليار دينار سنة 1993 ثم إنتقلت إلى 60.4 مليار دينار سنة 1994 وهي السنة التي شرعت فيها الجزائر في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وفي سنة 1995 انخفضت إلى 26.4 مليار دينار ثم تضاعفت بأكثر من 05 مرات حيث بلغت 134 مليار دينار وذلك سنة 1996، واستمرت تغطية الكتلة النقدية بالذهب والعملات الصعبة في الارتفاع بشكل مطرد من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 1997 قيمة 350.4 مليار دينار وهي أعلى قيمة خلال فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، لتتراجع إلى 280.7 سنة 1998 ثم إلى 168.6 مليار دينار سنة 1999 وهذا راجع إلى الصدمة النفطية العكسية سنة 1998.

خلال مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي عرفت تراجعا معتبرا في حجم الديون على الخزينة، حيث كانت تقدر بـ: 527.8 مليار دينار سنة 1993 تراجعت إلى 280.6 مليار دينار سنة 1996، ذلك من أجل تخفيض عجز الموازنة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخلي الدولة عن تمويل قطاع واسع من المؤسسات الاقتصادية.

أما بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد، فقد عرفت تغيرا معاكسا حيث كانت تقدر بـ: 220.2 مليار دينار سنة 1993 ارتفعت إلى 776.8 مليار دينار سنة 1996 أي بنسبة تقدر بـ: 37.47%، ويمكن إرجاع ذلك إلى السياسة المالية الصارمة واستمرار الخزينة العمومية في تسديد ديونها إلى بنك الجزائر، بعدها

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

عرفت تراجع سنة 1997 حيث قدر بـ: 741.3 مليار دينار ثم عادت لترتفع سنة 1998 بلغت 906.2 مليار دينار ثم 1150.7 مليار دينار سنة 1999.

2- المرحلة الثانية (2000-2015): يمكن توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

### الجدول رقم (2-10): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دينار جزائري

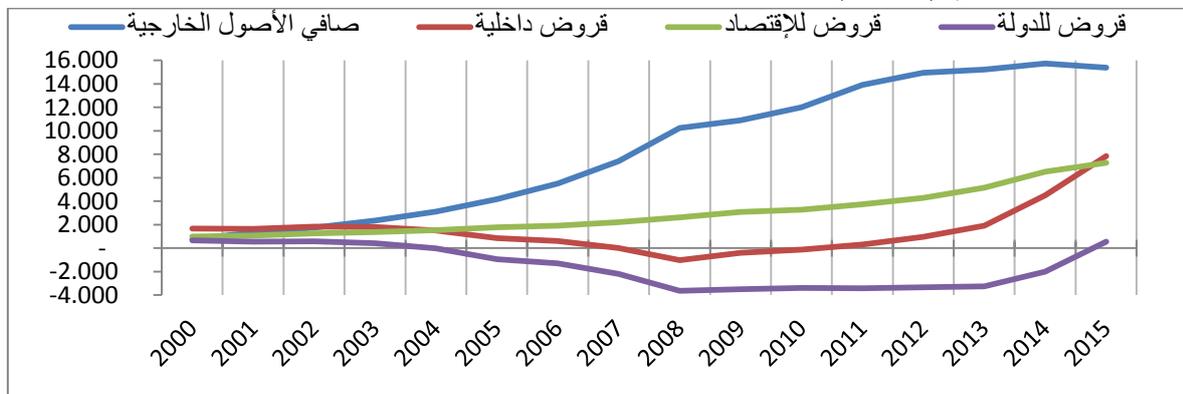
السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	قروض داخلية	صافي الأصول الخارجية
2000	677.6	993.7	1671.3	775.9
2001	569.7	1078.4	1648.1	1310.8
2002	578.6	1266.8	1845.4	1755.7
2003	423.4	1380.2	1803.6	2342.6
2004	-20.4	1535.0	1514.4	3119.2
2005	-933.2	1779.8	846.6	4179.7
2006	-1304.1	1905.4	601.3	5515.0
2007	-2193.1	2205.2	12.1	7415.5
2008	-3627.3	2615.5	-1011.8	10246.9
2009	-3488.9	3086.5	-402.4	10885.7
2010	-3392.9	3268.1	-124.8	11996.5
2011	-3406.6	3726.5	319.9	13922.4
2012	-3334.0	4287.6	953.6	14940.0
2013	-3235.4	5156.3	1920.9	15225.2
2014	-1992.3	6504.6	4512.3	15734.5
2015	567.5	7277.2	7844.7	15375.4

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2005، 2009، 2011، 2013، 2016.

كما يمكن توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة الممتدة من 2000-2015 من خلال الشكل

الموالي:

### الشكل رقم (2-10): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-10) بإستخدام برنامج Excel

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن الكتلة النقدية شهدت تغطية بصافي الأصول الخارجية حيث بلغت 775.9 مليار دينار سنة 2000 أي أنها سجلت نسبة نمو تجاوزت 343%، فقد تضاعفت بـ: 4.45 مرة مقارنة بسنة 1999، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 1999، وفي 2001 شهدت ظاهرة نقدية جديدة تمثلت في ارتفاع مستوى صافي الأصول الأجنبية إلى 1310.7 مليار دينار، وقد استمرت تغطية الأصول الخارجية للكتلة النقدية في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2004 نسبة 33.44% ثم واصلت الارتفاع لتظهر ظاهرة نقدية أخرى تمثلت في التغطية الكلية للكتلة النقدية  $M_2$  بداية من 2005، حيث بلغت صافي الأصول الخارجية قيمة 4179.7 مليار دينار مقابل كتلة نقدية قدرها 4146.9 مليار دينار، وقد استمر هذا الوضع طوال الفترة 2005-2015، ومن هنا اتضحت أهمية الأصول الخارجية كمحدد هيكل للتوسع النقدي في الجزائر.

أما في ما يخص تطور القروض الموجهة للاقتصاد فقد شهدت نموا مستمرا من سنة 2000 إلى غاية 2015 وبالرغم من حدوث الأزمة المالية العالمية ارتفعت قيمتها لتصل إلى 3086.5 مليار دينار جزائري، وهذا ما يدل على طلب الأشخاص للقروض البنكية.

وأما القروض الموجهة للدولة عرفت انخفاضا وارتفاعا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المطبقة، فقد بلغت قيمتها على التوالي خلال الفترة الممتدة من (2000-2004): 677.6، 569.7، 578.6، 423.4 مليار دينار وبداية من سنة 2004 انخفضت هذه الأخيرة بشكل كبير وبالقيمة السالبة وذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية بسبب ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير وتقليص دور الخزينة في تمويل عمليات التنمية، حيث تواصلت على هذه الحالة إلى غاية 2014، وفي ما يخص سنة 2015 أصبحت القروض الموجهة للدولة موجبة حيث قدرت بـ: 567.5 مليار دينار وذلك تأثرا بالصدمة النفطية الأخيرة لعام 2014 التي تراجعت بسببها أسعار النفط بنسبة تفوق 50%.

مما سبق يمكن القول أن تطور الكتلة النقدية يرجع لعلاقته بتطور مقابلاتها بمختلف أنواعها، حيث اتضح الدور الكبير الذي تلعبه الأصول الخارجية عن غيرها من مقابلات الكتلة النقدية في التوسع النقدي وهذا بدوره راجع إلى التطور الكبير الذي شهدته أسعار البترول بداية من الألفية الجديدة بحكم أنها تمثل نسبة 98% من صادرات الجزائر.

### المبحث الثالث- تطور مؤشرات التوازن النقدي الداخلي خلال الفترة (1990-2015)

منذ صدور قانون 90-10 تبنى البنك المركزي سياسة صارمة وتوجه جديد نحو استهداف التضخم والتحكم فيه، وذلك باستخدام عدة أدوات أهمها معدل إعادة الخصم الذي يعتبر أداة فعالة للتحكم في معدل التضخم، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التعرض لتطور معدلي التضخم وإعادة الخصم خلال الفترة (1990-2015).

#### المطلب الأول- تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2015)

يعتبر التضخم أحد أهداف السياسة النقدية خصوصا بعد صدور قانون النقد والقرض والانتقال إلى اقتصاد السوق، وسوف يتم التطرق الى تطور معدل التضخم للفترة 1990-2015 من خلال هذا المطلب.

1- المرحلة الأولى (1990-1999): يمكن توضيح تطور معدل التضخم لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

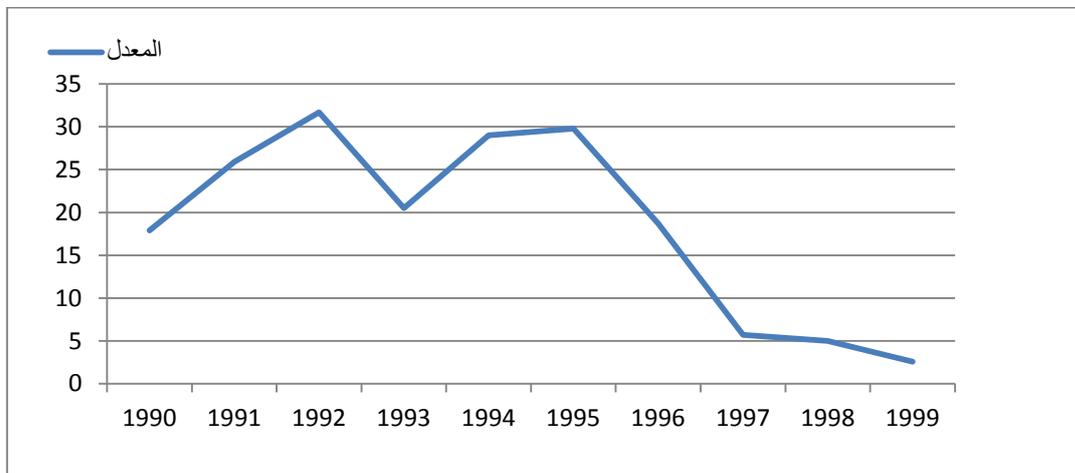
الجدول رقم (2-11): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل التضخم %	17,88	25,9	31,68	20,52	29
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم %	29,79	18,7	5,7	5	2,59

Source: Fonds Monétaire International: <http://www.imf.org>.

كما يمكن توضيح تطور معدل التضخم للفترة الممتدة من 1990-1999 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-11): تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-11) باستخدام برنامج Excel

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل متطلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

من الجدول والشكل السابقين يتضح أن معدل التضخم خلال هذه المرحلة مر بمرحلتين:

- من 1990 إلى 1995: عرف معدل التضخم تزايدا متواصلا تراوح بين 17.88% و 31.68% وهي أكبر المعدلات عرفتتها سنوات الدراسة، وذلك راجع لعدة عوامل منها السياسة التوسعية التي انتهجها البنك المركزي، وكذلك زيادة وتيرة الإصدار النقدي وغيرها... الخ.

- من 1996 إلى 1999: على عكس المرحلة الأولى، بحيث أخذ معدل التضخم ينخفض تدريجيا، انتقل من 18.70% سنة 1996 إلى 2.59% سنة 1999، ويرجع ذلك لانتهاج البنك المركزي سياسة صارمة انكماشية للتحكم في التضخم، كذلك نجاح مخطط برنامج الإصلاح الهيكلي في التحكم في المستويات العامة للأسعار.

2- المرحلة الثانية (2000-2015): يمكن توضيح تطور معدلات التضخم لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-12): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2015

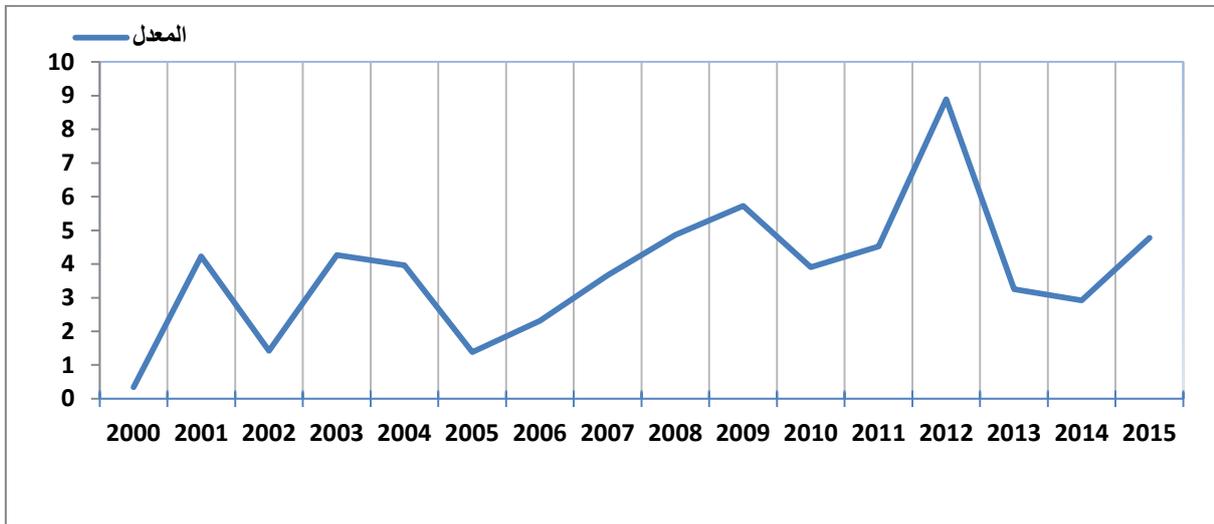
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	0,34	4,23	1,42	4,27	3,96	1,38	2,31	3,67
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	4,86	5,73	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78

Source: Fonds Monétaire International: <http://www.imf.org>

Ministère des finances: <http://www.mf.gov.dz>

كما يمكن توضيح تطور معدل التضخم للفترة الممتدة من 2000-2015 من خلال الجدول الموالي:

الشكل رقم (2-12): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-12) بإستخدام برنامج Excel.

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل متطلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

يجب الإشارة إلى أن في هذه الفترة والتي تميزت بوفرة السيولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ظهرت أحكام تقضي باستهداف معدل التضخم واعتباره هدف نهائي للسياسة النقدية، حيث يعرف استهداف التضخم على أنه<sup>1</sup>:

نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، أي الاعتراف بتخفيض واستقرار التضخم هو الهدف الأولي للسياسة النقدية.

حيث يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، لكن بقيت في مستويات مقبولة على العموم، باستثناء سنة 2012 حيث سجل فيها ارتفاعا ملحوظا قدر بـ: 8.89% هذا راجع إلى تكاثف برامج دعم النمو وزيادة النفقات العمومية.

أما بالنسبة لباقي السنوات يرجع سبب تذبذب التضخم في حدود مقبولة إلى سياسة استهداف التضخم وتعارضها مع تطبيق برامج دعم النمو، كذلك تطور الكتلة النقدية الناجمة عن تطور مداخل قطاع المحروقات.

ومن خلال ما سبق يتضح أن معدل التضخم أصبح هدفا أساسيا للسياسة النقدية يجب التحكم فيه وفقا لما يقتضيه الاقتصاد الوطني.

### المطلب الثاني- تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990-2015

تعتبر آلية إعادة الخصم أكثر أدوات السياسة النقدية استخداما وأهمية، ولتوضيح ذلك سوف يتم التطرق إلى تطور معدل إعادة الخصم من خلال هذا المطلب.

1- المرحلة الأولى: (1990-1999): يمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

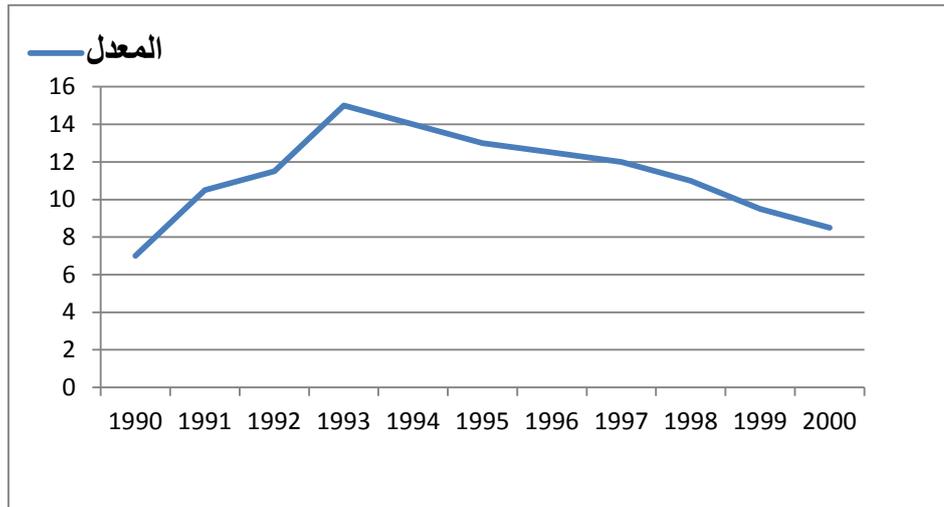
<sup>1</sup> - حمزة العوادي، شوقي جباري، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، أكتوبر 2014، ص 77.

الجدول رقم (2-13): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990-1999

المعدل (%)	المدة	
	إلى	من
07.00	1990-05-21	1990-01-01
10.50	1991-09-30	1990-05-22
11.50	1994-04-09	1991-10-01
15.00	1995-08-01	1994-04-10
14.00	1996-08-27	1995-08-02
13.00	1997-04-20	1996-08-28
12.50	1997-06-28	1997-04-21
12.00	1997-11-17	1997-06-29
11.00	1998-02-08	1997-11-28
09.50	1999-09-08	1998-02-09
08.50	1999-12-31	1999-09-09

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2-2)

الشكل رقم (2-13): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-13) برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن معدل إعادة الخصم مر بمرحلتين هما كالآتي:

- من 1990 إلى 1995 عرف معدل إعادة الخصم أعلى مستوياته خلال هذه المرحلة، حيث انتقل من 7% مع بداية 1990 إلى 10.5% في النصف الثاني من نفس العام، ثم 11.5% سنة 1991، ليبلغ 15% سنة 1994 وهو أعلى معدل شهد منذ الاستقلال.

ويرجع هذا الارتفاع إلى أسباب عديدة، منها صدور القانون رقم 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض والذي يمثل منعطفا حاسما يفرضه التحول إلى اقتصاد السوق، ومن أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد

## الفصل الثاني: تطور التوازنات النقدية الداخلية في ظل متطلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوطني القائم على المديونية والتضخم اتبع البنك المركزي سياسة رفع معدل إعادة الخصم للحد من التوسعات التضخمية في الاقتصاد الناجمة عن إفراط البنوك التجارية في التسهيلات الائتمانية .

- من 1995 إلى 1999 على عكس المرحلة السابقة ففي هذه المرحلة أخذ معدل إعادة الخصم ينخفض تدريجيا، حيث انتقل من 14% في النصف الثاني من سنة 1995 إلى 13% سنة 1996، ثم إلى 12,50%، 12%، 11% و 9,50% على التوالي خلال سنتي 1997 و 1998 وصولا بذلك إلى معدل 8,50% مع نهاية سنة 1999.

ويرجع هذا الانخفاض إلى السلطات النقدية أهدافها في التحكم في معدلات التضخم، كذلك التخفيف من ضغطها على البنوك التجارية لمزاولة نشاطها بشكل مستقل نوعا ما خاصة في توفير السيولة.

**2- المرحلة الثانية: (2000-2015):** يمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

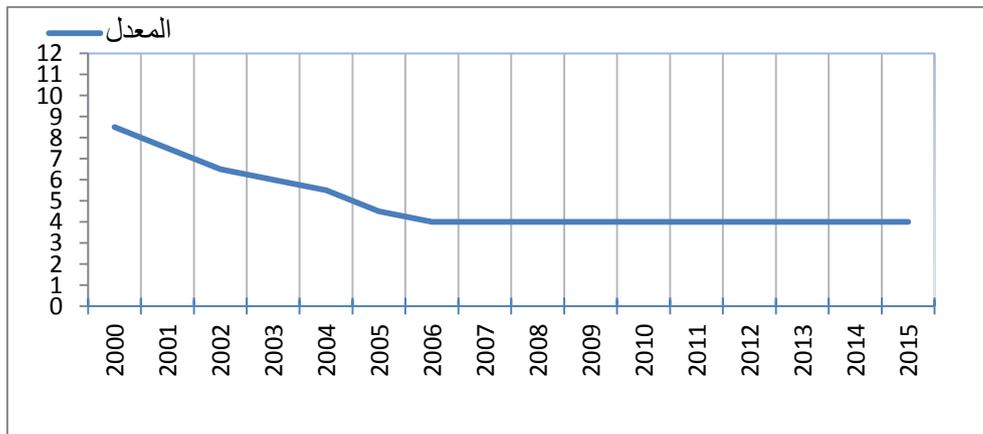
**الجدول رقم (2-14): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2015**

المعدل (%)	المدة	
	إلى	من
08,50	2000-01-26	2000-01-01
07,50	2000-10-21	2000-01-27
06,00	2002-01-19	2000-10-22
05,50	2003-05-31	2002-01-20
04,50	2004-03-06	2003-06-01
04,00	2015-12-31	2004-03-07

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2-2)

كما يمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم للفترة الممتدة من 2000-2015 من خلال الشكل الموالي:

**الشكل رقم (2-14): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000 - 2015**



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-14) باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين، يمكن تمييز حالتين هما كالآتي:

- من 2000 إلى 2004 تواصل انخفاض معدل إعادة الخصم خلال هذه المرحلة، لينتقل من 8,5 % في بداية 2000 إلى 4,5 % حتى تاريخ 06 مارس 2004، ويرجع ذلك إلى مواصلة تحكم السلطات النقدية في معدلات التضخم، كذلك عرفت هذه الفترة تحسنا معتبرا للوضع المالية لدى البنوك، ولدعم التنمية قام البنك المركزي بتخفيض معدلات إعادة الخصم للتشجيع على ذلك.

- من 2004 إلى 2015 شهد معدل الخصم منذ تاريخ 7 مارس 2004 وإلى غاية 2015 استقرار بمعدل 4%، حيث أنه لم يتغير بالرغم من حدوث تقلبات عديدة على الوضع المالية وعلى الاقتصاد الوطني.

شهد معدل الخصم منذ تاريخ 7 مارس 2004 وإلى غاية 2015 استقرار بمعدل 4%، حيث أنه لم يتغير بالرغم من حدوث تقلبات عديدة على الوضع المالية وعلى الاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك إلى ضرورة تطبيق البرامج التنموية التي تتطلب تمويلا كبيرا، ولإنجاز هذه المشاريع المسطرة شجعت البنوك التجارية على تمويلها من خلال قيام السلطات النقدية بتثبيت معدل إعادة الخصم بمعدل ضعيف نسبيا، ذلك عرفت هذه الفترة فائضا في السيولة مما استدعى ذلك إلى استقرار معدل إعادة الخصم.

مما سبق يمكن القول أن السبيل لإعادة البنوك والتحكم في العرض النقدي ومستوى الأسعار هو آلية إعادة الخصم، ويكون ذلك موافقا لأهداف السلطات النقدية التي تتماشى والحالة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الوطني.

## خلاصة الفصل

خلاصة لما تقدم في هذا الفصل يمكن القول أن الجزائر اعتمدت على مداخيل قطاع المحروقات للنهوض باقتصادها وتطويره، وبما أن أسعار النفط في تغير مستمر إما بالارتفاع أو بالانخفاض نتيجة لأسباب خارجية التي تؤثر على الأسواق النفطية العالمية كانت التوازنات النقدية الداخلية ومؤشراتها في تطور وفقا لهذه التغيرات، حيث أن السياسة النقدية المعتمدة في فترات تراجع الأسعار ونقص السيولة تختلف عن تلك المعتمدة في فترات ارتفاع الأسعار من حيث الأدوات والتوجه إما بالانكماش أو بالتوسع.

## الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار  
النفط على المستوى العام للأسعار  
في الجزائر  
للفترة (1990-2015)

## تمهيد

يعتبر الاقتصاد القياسي العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية كمية يهدف أساسا إلى اختبار مدى صحة هذه العلاقة التي تقدمها النظريات أو تفسرها بعض الظواهر الاقتصادية، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية وقياسها.

وللوقوف على مدى تأثير التقلبات النفطية على التوازنات النقدية الداخلية كان من الضروري القيام بدراسة قياسية بغرض التعرف أكثر على العلاقة القائمة بين التوازنات النقدية الداخلية للجزائر وأسعار النفط، وهذا سيتم دراسته بالاعتماد على نموذجين قياسييين وهما: نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. فمن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى:

- المبحث الأول: الإطار النظري للانحدار الخطي البسيط و المتعدد؛
- المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للنموذج الانحدار الخطي البسيط وتحليله اقتصاديا؛
- المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية للنموذج الانحدار الخطي المتعدد وتحليله اقتصاديا.

## المبحث الأول- الإطار النظري للانحدار الخطي البسيط والمتعدد

يعتبر نموذج الانحدار أحد الأساليب الإحصائية الذي يقوم بدراسة العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل أو أكثر، وعليه فيمكن تقسيم نماذج الانحدار إلى قسمين، نموذج الانحدار الخطي البسيط، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد.

### المطلب الأول- تعريف الانحدار الخطي البسيط والمتعدد

يعد كل من الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين النتائج عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات.

#### 1- تعريف الانحدار الخطي البسيط:

هو نموذج قياسي يعبر عن وجود علاقة خطية بين متغيرين أحدهما المتغير التابع  $y_i$  والثاني المتغير المستقل  $x_i$  ويعبر عن هذه العلاقة رياضياً كما يلي<sup>1</sup>:

$$Y_i = \alpha + \beta x_i + U_i$$

حيث أن:

$i$ : رقم المشاهدة ( $i = 1, 2, 3, \dots, n$ )؛

$Y_i$ : قيمة المشاهدة ( $i$ ) الخاصة بالمتغير التابع؛

$X_i$ : قيمة المشاهدة ( $i$ ) الخاصة بالمتغير المستقل؛

$U_i$ : قيمة الخطأ ( $i$ ) الخاصة بالمتغير العشوائي.

وتعتبر المشاهدة الخاصة بالمتغير العشوائي مشاهدات مقدرة وغير حقيقية.

#### 2- تعريف الانحدار الخطي المتعدد:

وهو نموذج قياسي يقوم بدراسة العلاقة بين متغير تابع  $Y_i$ ، وعدد من المتغيرات المستقلة  $x_1, x_2,$

$x_3, \dots, x_k$  ويعبر عن هذه العلاقة رياضياً كما يلي<sup>2</sup>:

1- وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الإقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006، ص 89.

2- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص-ص، 135-136.

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k x_{ik} + U_i$$

حيث أن:

$Y_i$ : المتغير التابع عند الفترة  $i$ ؛

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$ : معاملات النموذج؛

$X_{i1}, X_{i2}, X_{i3}, \dots, X_{ik}$ : المتغيرات المستقلة عند الفترة  $i$ ؛

$U_i$ : المتغير العشوائي.

وفي واقع الأمر فإن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها ( $n$ ) تكون نظام

المعلومات كالاتي:

$$\begin{aligned} Y_1 &= \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{12} + \dots + \beta_k x_{1k} + U_1 \\ Y_2 &= \beta_0 + \beta_1 X_{21} + \beta_2 X_{22} + \dots + \beta_k x_{2k} + U_2 \\ &\vdots \\ Y_n &= \beta_0 + \beta_1 X_{n1} + \beta_2 X_{n2} + \dots + \beta_k x_{nk} + U_n \end{aligned}$$

هذه المعادلة تتضمن ( $k+1$ ) من المعلمات المطلوب تقديرها علما بأن الحد الأول منها  $\beta_0$  يمثل

الحد الثابت، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والمتجهات لتقدير تلك المعلمات، وعليه يمكن

صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات كالاتي:

$$Y = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2K} \\ \vdots & \vdots & \vdots & & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nK} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_0 \\ U_1 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix}$$

وبإختصار:

$$Y = X \beta + U$$

حيث أن:

$Y$ : متجه عمودي أبعاده  $(n \times 1)$  يحتوي مشاهدات المتغير التابع؛

$X$ : مصفوفة أبعادها  $(n \times k+1)$  تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت؛

$\beta$ : متجه عمودي أبعاده  $(k+1 \times 1)$  يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها؛

$U$ : متجه عمودي أبعاده  $(n \times 1)$  يحتوي على الأخطاء العشوائية.

المطلب الثاني- فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد:

لكل من النموذجين الخطي البسيط والمتعدد جملة من الفرضيات تميزه عن الآخر.

1- فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط:

يعتمد هذا الأخير على جملة من الفرضيات هي كالاتي<sup>1</sup>:

1-1- الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للخطأ معدوم.

$$E(U_i) = 0$$

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير  $Y$ ، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيم سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الإحتمال بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي مساويا للصفر.

$$E(U_i) = 0 \quad , \quad \forall i = 1, \dots, n$$

1-2- الفرضية الثانية: تجانس (تباين) الأخطاء.

وهو ما يعني تشتتها حول المتوسط ثابت ونعبر عنها رياضيا بالكتابة:

$$VAR (U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2 \quad , \quad \forall i = 1, \dots, n$$

1- محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص ص: 20-21.

1-3- الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

وتعني هذه الفرضية أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$Cov(U_i U_j) = E(U_i U_j) = 0 \quad , \quad \forall_i \neq j \quad i, j = 1, \dots, n$$

1-4- الفرضية الرابعة: تتعلق بقيم المتغير المستقل  $X_i$ ، تتمثل في أن المعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغيير المتغير التابع  $Y_i$ ، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم.

أي مهما يكن حجم العينة  $n$ ، يكون المقدار.

$$\left(\frac{1}{n}\right) \sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 \neq 0$$

أي أن الأخطاء تكون مستقلة عن  $X_i$ .

$$Cov(x_i U_i) = 0 \quad , \quad \forall_i = 1, \dots, n$$

2- فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، يجب توفر مجموعة من فرضيات وهي كالآتي<sup>1</sup>:

2-1- الفرضية الأولى: أن المتغير التابع ( $Y$ ) يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة ( $X_2, X_1$ ) بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم ويمكن وصفها بالصيغة التالية:

$$\sum (x_i - \bar{x})^2 \neq 0$$

حيث أن  $\bar{X}$  = متوسط قيم  $x_i$ .

1- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، عمان، 1998، ص ص: 246-250.

2-2- الفرضية الثانية: أن القيمة المتوقعة (أو متوسط القيمة) للمتغير العشوائي يكون مساويا للصفر أي:

$$E(U_i) = 0$$

ويفترض أن يصف هذا المتوسط العلاقة بين  $(Y)$  و  $(X)$  بدقة تامة ويكون مشروط بإعطاء قيمة  $(X_i)$  صفر.

وتشير هذه الفرضية إلى حد ما أن العناصر ليست متضمنة بوضوح في النموذج، ولذلك فإن  $(U_i)$  لا تؤثر نظاميا على متوسط قيمة  $(Y)$  لذلك فإن قيم المتغير العشوائي  $(U_i)$  الموجبة تلغي القيم السالبة  $(U_i)$  عندئذ فإن أثر المتوسط على  $(Y)$  يكون صفر، ويجب ملاحظة أن هذه الفرضية يمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$E(U_i/X_i) = 0$$

أي أن:

$$E\left(\frac{U_i}{X_i}\right) = a + \beta x_i$$

لذلك فإن الفرضيتين متساويتين.

2-3- الفرضية الثالثة: أن تباين المتغير العشوائي يكون ثابت.

أي أن:

$$\begin{aligned} \text{Var}(U_i) &= E[U_i E(U_i)]^2 \\ &= E(U_i^2) \\ &= \sigma^2 \end{aligned}$$

2-4- الفرضية الرابعة: أن المتغير العشوائي لمشاهدة ما لا يرتبط بالمتغير العشوائي لمشاهدة أخرى،

أي:

$$E(U_i U_j) = 0$$

حيث أن:

$j \neq i$  هذا يعني أن  $(i)$  و  $(j)$  مشاهدات مختلفة.

5-2- الفرضية الخامسة: إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة أي:

$$COV(U_i, X_i) = COV(U_i X_i) = 0$$

$$COV(U_i, X_i) = E[2U_i - E(U_i)(X_i - E(X_i))]$$

$$= E[U_i - (X_i - E(X_i))]$$

وبما أن  $E(U_i) = 0$

$$= E(U_i X_i) - E(X_i)E(U_i)$$

وبما أن  $E(U_i)$  ثابت

$$= E(U_i X_i)$$

وبما أن  $E(U_i) = 0$

$$COV(U_i X_i) = 0$$

6-2- الفرضية السادسة: أن المتغير العشوائي ( $U_i$ ) موزع توزيعا طبيعيا.

7-2- الفرضية السابعة: أن درجات الحرية يجب أن تكون موجبة.

8-2- الفرضية الثامنة: عدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة أو يترتب على هذا الإفتراض حدوث مشكلة الازدواج الخطي.

9-2- الفرضية التاسعة: أن المتغيرات المستقلة تكون متغيرات غير عشوائية ويكون لها قيم ثابتة.

10-2- الفرضية العاشرة: أن تكون المصفوفة ( $X'X$ ) مصفوفة غير شاذة إذا كانت محدداتها لا تساوي الصفر.

ويلاحظ من الافتراضات السابقة هي نفسها افتراضات نموذج الإنحدار البسيط باستثناء الافتراضات

الخاصة بوجود أكثر من متغير مستقل واحد في النموذج.

### المطلب الثالث - مشاكل الإنحدار الخطي المتعدد:

تتعرض عملية القياس الإقتصادي إلى مشاكل في بناء النموذج وخاصة أن بعض فرضيات النموذج قد لا يكون صادقا، مما ينتج عنه بعض المشاكل الاقتصادية.

#### 1- مشكلة الارتباط الذاتي:

لفهم ومعرفة مشكلة الارتباط الذاتي يجب تحديد طبيعتها وأسبابها وآثارها بالإضافة إلى الكشف عنها وحلها وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال ما يلي:

1-1- طبيعة مشكلة الارتباط الذاتي: تنشأ مشكلة الارتباط الذاتي عندما يكون هناك علاقة بين المتغير العشوائي في السنة ( $t$ ) مع قيمته في السنة ( $t-1$ ) أي أن التباين والتباين المشترك لا يساوي الصفر<sup>1</sup>.

#### 1-2- أسباب وجود الارتباط الذاتي:

تتمثل أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي فيما يلي<sup>2</sup>:

- إهمال بعض المتغيرات التفسيرية (القياسية) في النموذج المراد تقديره؛
- الصياغة الرياضية الخاطئة؛
- عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.

#### 1-3- آثار الارتباط الذاتي:

يترتب عن مشكلة الارتباط الذاتي مجموعة من الآثار أهمها<sup>3</sup>:

- تخفيف دقة المعاملات المقدرة الموجبة ( $OLS$ )، وتكون لها تباينات كبيرة نسبيا، لذلك يمكننا الحصول على تقدير أكثر دقة باستخدام طريقة أخرى مثل طريقة المربعات الصغرى العامة ( $GLS$ ).
- يكون تباين القيم المقدرة لمعاملات نموذج الإنحدار متحيزا نحو الأسفل، لذلك فإن كافة القوانين التي تعتمد على التباين، كقوانين تكون غير دقيقة إختبار قيمة ( $t$ ) وإحصاءه ( $f$ ).

1- كامل علاوي كاضم الفتلاوي، حسن لطيف الزيدي، الاقتصاد القياسي (النظرية والتحليل)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص 145.

2- محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 97.

3- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص ص: 447-448.

- عدم دقة التنبؤات المستخلصة باستخدام (OLS)، لذلك يمكن الحصول على تنبؤات أكثر دقة باستخدام (GLS).

#### 1-4- اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:

هناك عدة طرق للكشف عن الارتباط الذاتي أهمها<sup>1</sup>:

• اختبار دريبين واتسون: يعتبر هذا الاختبار من أهم الإختبارات الشائعة المستخدمة في إكتشاف

الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى ويهدف إلى إختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \end{cases}$$

لاختبار فرضية العدم  $H_0$  يجب حساب إحصائية دريبين واتسون:

$$DW = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{U}_i - \hat{U}_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^n \hat{U}_i^2}$$

حيث أن  $DW$  تمثل القيمة المحسوبة للاختبار وتأخذ قيمتها بين 0 و 4 كما يوضح الشكل التالي:

#### الشكل رقم (3-1): اختبار $DW$

وجود ارتباط ذاتي موجب	الاختبار غير محدد	عدم وجود ارتباط ذاتي موجب أو سالب أي مقبول (عدم الرفض) الفرض الأصلي في صورته	الاختبار غير محدد	وجود ارتباط ذاتي سالب
← →	← →	← →	← →	← →
رفض الفرض الصفري				
0	$d_l$	$d_u$	2	$4-d_l$
				4-

المصدر: كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الإسكندرية، 2014،

ص 326.

1- محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص ص: 98-99.

يوضح الشكل رقم (3-1) قيم  $d$  (القيم المجدولة للاختبار)، التي تشير إلى وجود أو عدم وجود إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى موجب أو سالب، أو تجعل نتيجة الإختبار غير محددة، وتوجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى ل  $d$  ( $du, dl$ ) في الجدول الإحصائي لتوزيع دربين واتسون.

بالإعتماد على الشكل رقم (3-1) يمكن أن نستخرج نتيجة إختبار  $DW$  كالتالي:

- إذا كانت  $DW < dl$  أو  $DW > 4 - dl$  يرفض  $H_0$ ؛
- إذا كانت  $DW > du$  أو  $4 - du > DW$  يقبل  $H_0$ ؛
- إذا كانت  $4 - du \leq DW \leq 4$  أو  $dl \leq DW \leq du$  تكون نتيجة غير محددة، ومن ثم يجب إضافة بيانات أكثر.

#### 1-5- طرق معالجة مشكلة الارتباط الذاتي:

هناك العديد من الطرق لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

- عندما يكون السبب هو إهمال متغير أو متغيرات مستقلة من النموذج يتعين إضافة ذلك المتغير أو المتغيرات إلى النموذج؛
  - عندما يكون سبب المشكلة هو الصياغة الغير دقيقة فإن المعالجة تتوقف على إعادة صياغة النموذج المراد دراسته من واقع العلاقات؛
  - أما إذا كان سبب المشكلة هو وجود علاقة فعلية بين قيم حد الخطأ أو المتغير العشوائي فيصبح معالجتها بتحويل المتغيرات المستقلة بالشكل الذي يضمن التخلص من الارتباط الذاتي، فإذا كان الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى يتعين تحويل المتغيرات المستقلة في النموذج المراد دراسته بإحدى الطرق التالية:
- طريقة التحويل؛
  - طريقة الفرق العام؛
  - طريقة الفرق الأول؛
  - طريقة التكرار.

1- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، مرجع سابق ، ص ص: 469-470.

## 2- مشكلة التعدد الخطي:

لفهم ومعرفة مشكلة التعدد الخطي يجب تحديد طبيعتها، أسبابها وآثارها بالإضافة إلى طرق الكشف عنها وحلها وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال ما يلي:

**2-1- طبيعة مشكلة التعدد الخطي:** يقصد بها وجود علاقة خطية تامة أو مضبوطة بين بعض أو كل المتغيرات المستقلة المتضمنة في نموذج الإنحدار المراد دراسته لـ  $K$  متغيرات الإنحدار المتضمنة في النموذج  $x_1, x_2, \dots, x_k$ ، فإذا كانت هذه العلاقة الخطية التامة معنى ذلك أن معامل الارتباط يساوي واحد، ففي هذه الحالة لا يمكن فصل أثر  $x_1$  و  $x_2$  عن بعضها البعض<sup>1</sup>.

## 2-2- أسباب التعدد الخطي:

ينشأ التعدد الخطي من عدة أسباب منها ما يلي<sup>2</sup>:

- اتجاه المتغيرات الاقتصادية معا للتغيير مع مرور الزمن فيمرور الزمن سوف تتزايد المتغيرات الاقتصادية التالية معا: الدخل، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، المستوى العام للأسعار والعمالة، وحيث أن هناك ارتباط بين هذه المتغيرات فإن التعدد الخطي سوف يتحقق.
- استخدام متغيرات مستقلة ذات فترة إبطاء في المعادلة المراد تقديرها فالدخل في الفترة الزمنية الحالية يتحدد جزئيا بواسطة قيمته في الفترة الزمنية السابقة، وحيث أن هناك ارتباط بين القيم المتتالية لمتغير ما فإن التعدد الخطي سوف يتحقق.

## 2-3- الآثار المترتبة عن التعدد الخطي:

يترتب عن مشكلة التعدد الخطي مجموعة من الآثار أهمها<sup>3</sup>:

- إذا كان الاشتراك الخطي تاما فإن تقدير معاملات النموذج يكون محدد ومن ثم يكون غير دقيق؛
- الخطأ المعياري لهذه التقديرات سوف يكون كبيرا جدا.

## 2-4- إختبارات الكشف عن مشكلة التعدد الخطي:

هناك عدد من الإختبارات لإكتشاف التعدد الخطي ومن أهمها ما يلي:

1- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص 485.  
2- محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 90.  
3- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص 487.

2-4-1- إختبار **Firsch**: يشير هذا الإختبار إلى خطورة الاشتراك الخطي تعتمد على درجة الارتباط بين  $X_1$  و  $X_2$  بالإضافة إلى الارتباط  $X_1, X_2, Ry^2$ ، حيث يتم إستعمال العناصر الآتية في عملية الإختبار وهي  $X_1, X_2, Ry^2, Rx_1, Rx_2$  و  $\delta_e$  (الخطأ المعياري)، ويتم الإجراء وفق لهذا الإختبار عن طريق الحصول على معادلة إنحدار المتغير التابع على كل من المتغيرات المستقلة على حدة، ثم تقييم نتائج التقدير المتحصل عليها من حيث قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) والأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعاملات الإنحدار ومن ثم نقوم بإجراء إختبار المعادلة المقدرة التي تكون نتائج تقديرها أكثر قبولاً من باقي المعادلات المقدرة، ويجب ملاحظة أن المعادلة المقدرة المختارة أن تتميز بالآتي:

- أن تكون قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) الخاصة بها أكبر من مثلتها لأي معادلة مقدرة أخرى؛
- أن تكون الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعاملات الإنحدار الخاصة بها أقل من مثلتها لأي معادلة مقدرة أخرى.<sup>1</sup>

2-4-2- إختبار **فارار-كلوبر-Farrar-Gluabbr**: نشر هذا الإختبار في عام 1967 ويعتمد على ثلاث إختبارات وهي:

- إختبار مربع كاي: إن إختبار  $X^2$  يبين وجود المشكلة من عدمها ويتم حسابه وفق الخطوات الآتية:

- حساب محدد مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة  $|R|$ ، وهذه المصفوفة يكون القطر الرئيسي فيها يساوي واحد لأن إرتباط المتغير مع نفسه يساوي واحد (1).

- تكوين الفرضيات: مستقلة  $H_0: X_j$

غير مستقلة  $H_1: X_j$

- يحسب  $X^2$  وفق الصيغة الآتية:

$$X^2 = - \left[ n - 1 - \frac{1}{6} (2k + 5) \right] \times \text{Ln}|R|$$

حيث أن :

$\text{Ln}|R|$  هو اللوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات،  $k$  عدد المتغيرات المستقلة،  $n$  عدد المشاهدات وبما أن محدد  $|R|$  تقع قيمته بين الصفر والواحد، فإن قيمة  $\text{Ln}|R|$  تكون سالبة دائماً.

1- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، القياس الإقتصادي، مرجع سابق، ص: 169-173.

ويمكن أن نحدد ثلاث حالات لقيم  $|R|$ :

- إذا كان المحدد مساويا للصفر  $|R| = 0$  تعني وجود ارتباط خطي تام؛
- إذا كان المحدد يساوي واحد  $|R| = 1$  يعني وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة؛
- إذا كانت قيمة المحدد محصورة بين الصفر والواحد أي  $0 \leq |R| \leq 1$  معنى ذلك أن نتحقق من وجود المشكلة من عدمها.

وبعد إحتساب قيمة  $X^2$  يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية.

$$1/2 k(k - 1)$$

فإذا كانت قيمة  $x^2$  المحسوبة < قيمة  $x^2$  الجدولة نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وتقبل الفرض البديل ( $H_1$ ).

• إختبار الإحصائية  $F$ : يستخدم إختبار الإحصائية  $F$  لتحديد المتغير المستقل ( $X_j$ ) المرتبطة

بشكل خطي مع المتغيرات المستقلة الأخرى، ويعتمد هذا الإختبار على معامل التحديد  $R^2$  بين

المتغير المعتمد مع باقي المتغيرات المستقلة.

ويحسب هذا الإختبار وفق الصيغة الآتية:

$$F_j = \frac{R^2/(k-1)}{(1-R^2)/(n-k)}$$

ونختبر الفرضيتين الآتيتين:

$$\begin{cases} H_0: R^2 = 0 \\ H_1: R^2 \neq 0 \end{cases} \quad \text{1- فرضية العدم}$$

وبعد إحتساب قيمة  $F_j$  يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية مستوى معنوية معين ودرجات حرية للبسط

$$V_2 = N - k \quad \text{و للمقام } V = k - 1$$

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بوجود ارتباط خطي بين  $X_j$  وباقي المتغيرات.

أما إذا كانت قيمة  $F_j$  المحتسبة أقل من الجدولية لها تقبل فرضية العدم وترفض الفرض البديل، أي أن

هذا المتغير لا علاقة له بوجود المشكلة.

- إختبار الإحصائية  $t$ : يستخدم هذا الإختبار لتحديد المتغيرات المستقلة المسببة لمشكلة التعدد الخطي، ويعتمد هذا الإختبار على إحتساب معاملات الارتباط الجزئية بين كل متغيرين مستقلين بشكل إنفرادي.

$$t_{ij} = \frac{r_{xixj}\sqrt{n-k}}{\sqrt{1-r_{xixj}^2}}$$

وبعد تقدير معاملات الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة ونختبر الفرضيتين الآتيتين:

$$\begin{cases} H_0: r_{xixj} = 0 \\ H_1: r_{xixj} \neq 0 \end{cases}$$

فإذا كانت  $t$  المحتسبة أكبر من الجدولية بدرجات حرية  $n - k$  وبمستوى معنوية معين، نقبل الفرض البديل أي أن  $xixj$  هما المسؤولان عن الارتباط الخطي.

أما إذا كانت  $t$  المحتسبة أصغر من الجدولية نقبل فرضية العدم أي إنهما غير مسؤولين عن المشكلة في النموذج.

## 2-5- طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي:

هناك العديد من الطرق لمعالجة مشكلة التعدد الخطي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي<sup>1</sup>:

- زيادة حجم العينة لوجود علاقة عكسية بين حجم العينة وحجم التباين إذ كلما زاد الأول قل التباين وبالعكس؛
- استخدام معلومات مسبقة؛
- تحويل شكل الدالة، فإذا كانت الدالة خطية يمكن تحويلها إلى لوغاريتمية، أو أي شكل آخر؛
- التخلص من واحد أو أكثر من المتغيرات التي تسبب المشكلة بحيث أن حذف المتغير لا يؤثر على فروض النظرية الإقتصادية.

## 3- مشكلة عدم ثبات تجانس التباين:

لفهم ومعرفة مشكلة عدم ثبات تجانس التباين يجب تحديد طبيعتها، أسبابها وآثارها بالإضافة إلى طرق الكشف عنها وحلها وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال:

1- مرجع سابق، ص 175.

3-1- طبيعة مشكلة عدم ثبات تجانس التباين: تنشأ مشكلة عدم ثبات تجانس التباين عندما يكون تباين المتغير العشوائي ( $U$ ) غير ثابتة لكل قيم المتغير المستقل ( $X_1$ )<sup>1</sup>.

3-2- أسباب مشكلة عدم ثبات تجانس التباين: هناك عدة أسباب لظهور هذه المشكلة ومن أهمها<sup>2</sup>:

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة؛
- استخدام البيانات المقطعة بدلا من بيانات السلسلة الزمنية؛
- استخدام بيانات جزئية بدلا من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي البيانات الجزئية كذلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية فعادة ما يكون تشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

3-3- الآثار المترتبة عن مشكلة عدم ثبات تجانس التباين:

يترتب على مشكلة عدم ثبات تجانس التباين عددا من الآثار تتمثل في<sup>3</sup>:

- تبقى المعالم المقدرة باستخدام المربعات الصغرى متصفة بعدم التحيز والإتساق ولكنها تفقد صفة الكفاءة؛
- تصبح التباينات المقدرة وكذلك التباينات المشتركة الخاصة بالمعالم المقدرة متحيزة وغير متسقة، ولذا فإن إختبارات الفرضيات لا تصبح دقيقة أو ملائمة؛
- بالرغم من أن التنبؤات القائمة على أساس المعالم المقدرة باستخدام المربعات الصغرى العادية تظل غير متحيزة، إلا أنها تفقد صفة الكفاءة، وهو ما يعني أنها تكون أقل مصداقية من التنبؤات الأخرى.

3-4- إختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات تجانس التباين:

يتم إكتشاف مشكلة عدم ثبات تجانس التباين بواسطة إختبارات منها ما يلي<sup>4</sup>:

3-4-1- إختبار معامل ارتباط الرتب لسبيرمان: يعتبر هذا الإختبار من أفضل الإختبارات من حيث السهولة والشمولية لكل النماذج المقدرة البسيطة والمتعددة ويمكن تطبيق هذا الإختبار كما يلي:

1- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 271.  
2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2006، ص 469.  
3- محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 113.  
4- عدنان داود العذاري، الإقتصاد القياسي نظرية وحلول، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2010، ص ص: 112-115.

- يتم تقدير نموذج الإنحدار بطريقة المربعات الصغرى الإعتيادية؛
- يحتسب قيم المتغير التابع المقدر  $\hat{Y}$  بواسطة إدخال قيم المتغير المستقل؛
- ترتيب قيم المتغير العشوائي أو البواقي ترتيبا إما تصاعديا أو تنازليا مع المتغير المستقل؛
- نحتسب الفروق ما بين العمودين وذلك بطرح عمود من العمود الآخر ولا يشترط أن يكون معيناً ويضع الفروق في عمود يرمز له بـ  $D_i$ ؛
- تربع القيم في عمود  $D_i$  وتضع في عمود آخر  $D_i^2$  ونجمع القيم  $\sum D_i^2$  وهو مجموع مربعات الفروق.

للحصول على المعامل يتم من خلال الصيغة الآتية:

$$rex = 1 - \frac{6 \sum D_i^2}{n(n^2-1)}$$

حيث  $n$  هي حجم العينة.

والنتيجة المرتقبة من تطبيق الصيغة أعلاه تنحصر قيمتها ما بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما إقتربت قيمة معامل إرتباط الرتب من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود علاقة قوية ما بين قيم البواقي وقيم المتغير المستقل وبالتالي إلى وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين والعكس صحيح.

### 3-4-2- إختبار كولد فيلد - كوانت: يقوم هذا الإختبار على النحو التالي:

- ترتيب قيم المتغير المستقل  $X_i$  ترتيبا تصاعديا؛
- يتم حذف القيم الوسيطة من قيم المتغير المستقل؛
- تقسيم العينة الباقية إلى قسمين رئيسيين يمثل القسم الأول من البيانات القيم المنخفضة والقسم الثاني القيم المرتفعة؛
- يقدر نموذج الإنحدار لكل قسم على حدى.
- يحتسب تباين الخطأ العشوائي وفقا للصيغة الآتية:

$$\sigma_{u1}^2 = \frac{\sum_{i=1}^{T1} U_{i1}^2}{T1-2} \dots \dots \sigma_{u2}^2 = \frac{\sum_{i=1}^{T2} U_{i2}^2}{T2-2}$$

حيث أن:

$T1, T2$ : حجم العينة الكلي للقسمين الأول والثاني.

2: عدد المعالم في النموذج.

يحتسب الإختبار وفقا للصيغة الآتية:

$$F = \frac{\sigma_{u2}^2}{\sigma_{u1}^2}$$

ويتم مقارنة القيم المحسوبة لإختبار F مع القيم الجدولية عند مستوى المعنوية المعين وبدرجة حرية  $ti - 2$  فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فنقبل فرضية العدم  $H_0$  ويدل ذلك على تباين متجانس والعكس صحيح.

### 3-5- طرق معالجة مشكلة عدم ثبات تجانس التباين<sup>1</sup>:

من أبرز الطرق المستخدمة لتصحيح المشكلة هي طريقة المربعات الصغرى المرجحة وتقوم هذه الفكرة على إعطاء القيم ذات الانحراف الأقل على خط الانحدار وزنا أكبر من القيم ذات الانحراف الأكبر في تقدير العلاقة محل الإعتبار.

بفرض أن النموذج الأصلي كان كما يلي:  $y_i = B_0 + B_1X_i + U_i$  وأن هناك مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، لنفترض أن تباين قيم  $U_i$  تتناسب تربيعيا مع قيم المتغير المستقل:

$$E(U_i^2) = \sigma^2 X_i^2$$

طبقا لهذا الافتراض يتم تحويل النموذج الأصلي إلى الشكل التالي:

$$\frac{Y_i}{X_i} = \frac{B_0}{X_i} + B_1 + \frac{U_i}{X_i} = B_0 \frac{1}{X_i} + B_1 + \theta_i$$

حيث أن:  $\theta$  عبارة عن حد الخطأ المحول  $\frac{U_i}{X_i}$

$$E(U_i^2) = E\left(\frac{U_i}{X_i}\right)^2 = \frac{1}{X_i^2} E(U_i^2) = \sigma^2$$

وبهذا يتم إدخال متغير جديد هو  $\sigma^2$  والذي يتحدد من النموذج، وبعد ذلك نقوم بتطبيق الطريقة التقليدية وهي طريقة المربعات الصغرى على النموذج المحول.

مما سبق يمكن القول أن نموذج الانحدار الخطي البسيط يدرس العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، أما نموذج الانحدار الخطي المتعدد فهو يدرس العلاقة بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة.

1- محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص ص: 11

## المبحث الثاني- المعالجة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي البسيط وتحليله اقتصاديا

سيتم من خلال هذا المبحث معالجة نموذج الانحدار الخطي البسيط، إذ سيتم تقدير النموذج بواسطة المربعات الصغرى باستخدام E-Views8 والوقوف على مدى صلاحيته وجودته من الناحية الاقتصادية وتوضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

### المطلب الأول- المعالجة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي البسيط

تم اختيار معدل التضخم من بين المتغيرات النقدية الداخلية الأخرى كمتغير تابع لأسعار النفط باعتبار أن الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر هو استقرار المستوى العام للأسعار.

#### 1. تقديم متغيرات نموذج الانحدار الخطي البسيط:

يتكون نموذج الانحدار الخطي البسيط من متغير تابع ومتغير مستقل هذه المتغيرات تتمثل في:

• المتغير التابع: يتمثل في معدل التضخم Inf.

• المتغير المستقل: يتمثل في أسعار النفط Poil.

أما السلسلة الزمنية المختارة لهذه الدراسة هي الفترة الممتدة من 1990-2015، والتي ظهرت فيها السياسة النقدية في الجزائر لها أهدافها وأدواتها، كما شهدت أيضا هذه الفترة تغيرات عدة أهمها تقلبات أسعار النفط والتي أثرت على أدوات وأهداف السياسة النقدية.

#### 2. تقييم نموذج الانحدار الخطي البسيط:

قبل القيام بتقييم نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يوضح العلاقة بين معدل التضخم الذي يعبر عن الظاهرة المفسرة، والعوامل المؤثرة فيه والمتمثلة في أسعار النفط.

• تقدير النموذج: للحصول على المعادلة التي تعبر عن العلاقة القائمة بين معدل التضخم كمتغير تابع يستجيب للمتغيرات التي تحدث في كل من أسعار النفط، الكتلة النقدية، ومعدل الفائدة بواسطة طريقة المربعات الصغرى تم استخدام برنامج E-Views الذي بعد إدخال قيم متغيرات النموذج تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1) تقدير النموذج الخطي البسيط

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares

Sample: 1990 2015  
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.65125	3.079085	5.083085	0.0000
POIL	-0.133297	0.054385	-2.450999	0.0219
R-squared	0.200197	Mean dependent var	9.507692	
Adjusted R-squared	0.166872	S.D. dependent var	9.990029	
S.E. of regression	9.118484	Akaike info criterion	7.332288	
Sum squared resid	1995.522	Schwarz criterion	7.429064	
Log likelihood	-93.31974	Hannan-Quinn criter.	7.360156	
F-statistic	6.007394	Durbin-Watson stat	0.382241	
Prob(F-statistic)	0.021910			

المصدر: من مخرجات E-Views 08

من خلال عملية التقدير التي تم القيام بها يمكن كتابة المعادلة المقدرة بالشكل التالي:

$$\text{Inf} = 15.65 - 0.13\text{Poil}$$

• **جودة النموذج:** من حيث جودة النموذج يمكن تحليله كما يلي:

- بالنسبة لمعامل التحديد R-Squared يبقى حسب الجدول رقم (3-1) ضعيف ويقدر ب 0.20، أي تغيرات أسعار النفط تفسر ما نسبته 20% من معدلات التضخم في الجزائر والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى وهو ما لا يعطي جودة عالية للنموذج؛
- بالنسبة للمتغير المستقل سعر النفط فهو معنوي وذات جودة في شرح المتغير التابع له أي معدل التضخم وذلك بالاعتماد على اختبار ستودنت حيث أن الجدول رقم (3-1) يظهر أن:  $P\text{-Value}(t)=0.0219$  وهي أقل من 5% وهو ما يؤكد معنوية المتغير المستقل؛
- بالنسبة لاختبار جودة النموذج من حيث اختبار فيشر فإن الجدول رقم (3-1) يبين أن:  $\text{Pro}(F\text{-Statistic})=0.0219$  وهي اصغر من 5% وهو ما يبين ان جودة النموذج من حيث اختبار فيشر.

### المطلب الثاني- التحليل الاقتصادي للنموذج

إن الدراسة والتحليل الإحصائي للنموذج الذي تم القيام به سابقا، أظهرت نتائج ذات مدلول إحصائي فيما يخص علاقة أسعار النفط بمعدل التضخم. لذا من الضروري القيام بالتحليل الاقتصادي لذا النموذج للتأكد من مدى مطابقته مع الواقع الاقتصادي في الجزائر. من خلال المعادلة التي تم تقديرها في النموذج والتي كانت بالشكل:

$$\ln f = 15.65 - 0.13 \text{ Poil}$$

يمكن القول أن:

العلاقة التي ترتبط بين معدل التضخم وأسعار النفط من الناحية القياسية هي علاقة عكسية، حيث أنه كلما زاد سعر النفط في الأسواق الدولية بـ 1 دولار كلما أدى ذلك إلى نقصان وانخفاض معدل التضخم في الجزائر بـ 0.13%.

وهذا ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الوطني طوال فترة الدراسة.

فبالرجوع إلى تطور كل من أسعار النفط ومعدل التضخم خلال الفترة نجد أن: معدل التضخم خلال سنة 1990 قدر بـ 17.88 % وسعر النفط قدر بـ 22.26 دولار للبرميل، فعندما انخفض سعر النفط سنة 1994 إلى 15.53 دولار للبرميل، ارتفع معه معدل التضخم ليصل إلى 29% وهذا خلال فترة عجز في السيولة (1990-1999). أي أن العلاقة عكسية بينها أما خلال فترة البحبوحة المالية التي شهدت فائضا في السيولة بفضل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية.

فقد ارتفع سعر النفط بداية من 2006 حيث وصل سعر النفط إلى 36.05 دولار للبرميل سنة 2004، وانخفض معه معدل التضخم إلى 3.96% ثم إلى 3.91% سنة 2010 عندما وصل سعر النفط إلى 77.5 دولار للبرميل الواحد.

وعموما يمكن القول أن العلاقة التي تربط بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر هي علاقة عكسية وهذا أثبتته دراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط.

أما بخصوص معدل التحديد فهو ضعيف، أي أن تغيرات أسعار النفط تؤثر بنسبة 20% في التغيرات التي تطرأ على معدل التضخم، وهو ما لا يعطي جودة عالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط لذا توجب الانتقال إلى نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك لإضافة بعض المتغيرات النقدية التي تؤثر في معدل التضخم إضافة إلى أسعار النفط.

## المبحث الثالث - المعالجة الإحصائية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد وتحليله إقتصاديا

سوف يتم من خلال هذا المبحث معالجة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، إذ سيتم معالجة هذا النموذج إحصائيا بواسطة طريقة المربعات الصغرى بإستخدام برنامج E-Views8 بإعتبار معدل التضخم متغير تابع وكل من أسعار النفط، الكتلة النقدية M2، ومعدل الفائدة ممثلا بمعدل إعادة الخصم وهي متغيرات مستقلة، كذلك التعرف على أهم المشاكل التي يعاني منها النموذج، والتحليل الإقتصادي للنموذج.

### المطلب الأول- المعالجة الإحصائية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد

من خلال هذا المطلب سيتم تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد ليتم الوقوف على مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية.

#### 1. تقديم متغيرات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

يتكون نموذج الإنحدار الخطي المتعدد من مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير تابع، هذه المتغيرات تتمثل في:

• **المتغير التابع:** يتمثل المتغير في النموذج الخطي المتعدد محل الدراسة في الجزائر في معدل التضخم Inf.

• **المتغيرات المستقلة:** تم إختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة تتمثل فيما يلي:

- **أسعار النفط Poil:** بما أن الهدف الأساسي من الدراسة هو معرفة مدى تأثير تقلبات النفطية على التوازنات النقدية الداخلية للجزائر حيث اعتبرت أسعار النفط متغير مستقل أساسي في النموذج؛

- **الكتلة النقدية M2:** نظرا لأهمية الموضوع ولأن السياسة النقدية تقاس بالمجمع النقدي M2، والذي يعتبر أحسن مجمع نقدي يؤثر على التضخم، فقد تم إعتبره متغير مستقل في النموذج؛

- **معدل الفائدة ممثلا بمعدل إعادة الخصم Int:** بالإضافة إلى المتغيرين السابقين تم إعتبار معدل الفائدة كمتغير مستقل في النموذج.

أما السلسلة الزمنية المختارة لهذه الدراسة فهي الفترة الممتدة من (1990-2015).

## 2. تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

قبل القيام بتقييم نموذج الانحدار المتعدد الذي يوضح العلاقة بين معدل التضخم الذي يعبر عن الظاهرة المفسرة، والعوامل المؤثرة فيه والمتمثلة في كل من أسعار النفط، الكتلة النقدية الفائدة.

• **تقدير النموذج:** للحصول على المعادلة التي تعبر عن العلاقة القائمة بين معدل التضخم كمتغير تابع يستجيب للمتغيرات التي تحدث في كل من أسعار النفط، الكتلة النقدية، ومعدل الفائدة بواسطة طريقة المربعات الصغرى تم استخدام برنامج E-Views8 الذي بعد إدخال قيم متغيرات النموذج تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

### الجدول رقم (3-2): تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares

Sample: 1990 2015  
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-14.64457	4.833402	-3.029868	0.0062
M2	5.07E-05	0.000524	0.096868	0.9237
POIL	0.086983	0.066167	1.314602	0.2022
INT	278.2767	41.95486	6.632764	0.0000
R-squared	0.750550	Mean dependent var		9.507692
Adjusted R-squared	0.716534	S.D. dependent var		9.990029
S.E. of regression	5.318845	Akaike info criterion		6.321027
Sum squared resid	622.3824	Schwarz criterion		6.514581
Log likelihood	-78.17336	Hannan-Quinn criter.		6.376764
F-statistic	22.06466	Durbin-Watson stat		0.855118
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من مخرجات E-Views 08

من خلال عملية التقدير التي تم القيام بها يمكن كتابة المعادلة المقدرة بالشكل التالي:

$$INF = -14.64 + 5.07M2 + 0.08Poil + 278.26Int$$

من خلال المعادلة المتحصل عليها تبين أن:

- المقدار الثابت C قيمته -14.76؛
- العلاقة بين سعر النفط ومعدل التضخم في الجزائر هي علاقة طردية (عكس النموذج السابق) حيث أنه كلما زاد سعر النفط في الأسواق الدولية بـ 1 دولار كلما أدى ذلك إلى زيادة معدل التضخم في الجزائر بـ 0.08%؛

- كذلك أن العلاقة بين الكتلة النقدية M2 ومعدل التضخم هي أيضا علاقة طردية (وهو ما يتوافق مع النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية) حيث انه كلما زادت الكتلة النقدية بـ 1 مليار دينار أدى ذلك إلى إرتفاع معدل التضخم في الجزائر بـ 5.07%؛
- كذلك أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم و معدل إعادة الخصم.
- **جودة النموذج:** بعد الحصول على الشكل الدالي المعبر عن العلاقة القائمة بين معدل التضخم كمتغير تابع، وكل من أسعار النفط، الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم كمتغيرات مستقلة، ليتم بعد ذلك تحليل الأداء العام لنموذج الانحدار المختار لتقييم جودة وفعالية تمثيله للعلاقة المدروسة كما يلي:
- من خلال الجدول السابق قيمة معامل التحديد R-Squared يقدر بـ 0.75 أي 75 % وهي قيمة مقبولة بشكل كبير في تفسير المتغير التابع "معدل التضخم". أي أن تغيرات المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته 75% من معدلات التضخم في الجزائر والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى. وهو ما يعطي جودة عالية للنموذج؛
- بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة لكل متغير على حدا، فمن خلال الجدول رقم (2-3) يتضح أن:
  - ❖ بالنسبة للمتغير المستقل M2 فهو غير معنوي في تفسير وشرح المتغير التابع "معدل التضخم" وذلك بالإعتماد على إختبار ستودنت حيث تبين من خلال الجدول (2-3) أن  $P\text{-Value}(t) = 0.9237$  وهي أكبر بكثير من 5 % وهو ما يؤكد عدم معنوية المتغير المستقل الأول؛
  - ❖ بالنسبة للمتغير المستقل الثاني سعر النفط فهو غير معنوي كذلك في تفسير وشرح المتغير التابع "معدل التضخم" وذلك بالإعتماد على إختبار ستودنت حيث تبين من خلال الجدول رقم (2-3) أن:  $P\text{-Value}(t) = 0.2022$  وهي أكبر بكثير من 5% وهو ما يؤكد عدم معنوية المتغير المستقل الثاني؛
  - ❖ بالنسبة للمتغير المستقل الثالث والأخير ممثلا في معدل الفائدة فهو معنوي في تفسير وشرح المتغير التابع "معدل التضخم" وذلك بالإعتماد على إختبار ستودنت حيث تبين من الجدول رقم (2-3) أن  $P\text{-Value}(t) = 0.0000$  وهي أصغر من 5%، وهو ما يؤكد معنوية المتغير المستقل الثالث؛
- بالنسبة لإختبار جودة النموذج من حيث إختبار فيشر معنوية المتغيرات المستقلة فإن الجدول رقم (2-3) يظهر أن  $Pro(F\text{-Statistic}) = 0.000$  وهي أصغر من 5% وهو ما يبين جودة النموذج من حيث اختبار فيشر، وبالتالي يمكن القول أن المتغيرات لها معنوية بشكل كلي في التأثير على معدل التضخم.

## المطلب الثاني- مشاكل النموذج و التحليل الاقتصادي

من خلال هذا المطلب سيتم معالجة مشاكل النموذج الانحدار المتعدد، بالإضافة إلى التحليل الإقتصادي.

### 1- مشاكل النموذج:

يمكن معالجة مشاكل النموذج من ثلاث جوانب وهي كالتالي:

#### 1-1- مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي: لمعرفة إذا كانت البواقي تتوزع توزعا طبيعياً أو لا عند درجة

معنوية 5% ذلك من خلال الفرضيتين الآتيتين:

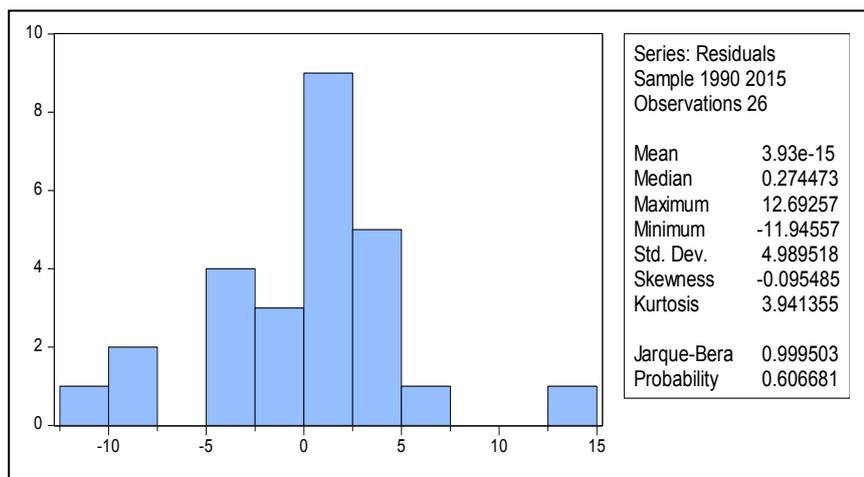
- الفرضية الأولى  $H_0$ : البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً؛

- الفرضية الثانية  $H_1$ : البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

للتأكد من أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً من خلال الاعتماد على اختبار Jarque-Bera،

والشكل التالي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الاختبار:

#### الشكل رقم (3-2): اختبار Jarque-Bera



المصدر: من مخرجات E-Views8

من النتائج المتحصل عليها من إجراء هذا الاختبار هي إحصائية Jarque-Bera تساوي 0.60

وهي أكبر من 5%، أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وهذا أمر جيد بالنسبة للنموذج.

#### 1-2- مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي: لمعرفة إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي في حالة

وجودها، من أجل اختبار وجودها أو عدمه عند درجة معنوية 5% وذلك من خلال الفرضيتين الآتيتين:

• الفرضية الصفرية  $H_0$ : البواقي ليست مرتبطة ذاتياً.

• الفرضية البديلة H1: البواقي مرتبطة ذاتيا.

للتأكد من أن هناك وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي بالإعتماد على إختبار Bruesch-Godfrey Correlation LM Test ، والجدول الموالي من خلال هذا الإختبار:

### الجدول رقم (3-3): اختبار Bruesch-Godfrey Correlation LM Test

Bruesch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.717611	Prob. F(2,20)	0.0109
Obs*R-squared	9.458046	Prob. Chi-Square(2)	0.0088

المصدر: من مخرجات E-Views8

من النتائج المتحصل عليها من خلال إجراء هذا الاختبار تبين من خلال الجدول رقم (3-3) أن قيمة كاي مربع تساوي 0.008 وهي أصغر من 5% وهو ما يعني أن النموذج يعاني من ارتباط ذاتي للبواقي أي رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعتبر مؤشر سلبي للنموذج.

**1-3- مشكلة عدم تباين تجانس تباين الخطأ:** إذا كانت هناك مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ في حالة وجودها، من أجل إختبار وجودها أو عدمه عند درجة معنوية 5% ذلك من خلال الفرضيتين الآتيتين:

• الفرضية الصفرية H0: لا توجد مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ؛

• الفرضية البديلة H1: توجد مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.

للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ بالإعتماد على اختبار Breusch-Pagan Godfrey والجدول الموالي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الإختبار:

### الجدول رقم (3-4): إختبار Breusch-Pagan Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.774512	Prob. F(3,22)	0.1814
Obs*R-squared	5.065667	Prob. Chi-Square(3)	0.1671
Scaled explained SS	5.333996	Prob. Chi-Square(3)	0.1489

المصدر: من مخرجات E-Views8

من خلال الجدول رقم (3-4) وحسب اختبار Breusch-Pagan Godfrey تبين أن:  $F\text{-Statistic} = 0.1814$ ، وهي أكبر من 5%، أي قبول الفرضية الصفرية، وهذا مؤشر إيجابي بالنسبة للنموذج.

## 2- التحليل الاقتصادي للنموذج:

يتمتع الانحدار المتعدد بجودة إحصائية عالية، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه نموذج ذو مدلول اقتصادي لذا من الضروري تحليل النموذج اقتصاديا للتأكد من مدى تطابقه مع كل من النظريات والواقع الاقتصاديين.

فقد كانت المعادلة التي تم تقديرها لهذا النموذج بالشكل الموالي:

$$INF = -14.64 + 5.07M2 + 0.08Poil + 278.27Int$$

• فمن خلال المعادلة السابقة اتضح أن العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم هي علاقة طردية، أي أنه كلما زاد سعر النفط بـ 1 دولار كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 0.08%، حيث أن هذه العلاقة غير مقبولة في الواقع الاقتصادي لكن تعتبر ذات مدلول اقتصادي في بعض سنوات الدراسة فمن خلال مقارنة تطور كل من معدل التضخم وأسعار النفط في سنتي 1997 و 1998 نجد أن سعر النفط انخفض من 15.68 دولار إلى 12.28 دولار ومعدل التضخم انخفض معه أيضا من 5.7% إلى 5%، وكذلك خلال الفترة 2006-2008 ارتفع سعر النفط على التوالي إلى (61.08، 69.08، 94.95) دولار، وارتفع معه معدل التضخم على التوالي إلى (2.31%، 3.67%، 4.68%) وهذا ما يثبت العلاقة الطردية بين معدل التضخم وأسعار النفط.

أما خلال الفترات الأخرى فإن العلاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدل التضخم، ومثال ذلك من الفترة 1990-1992 انخفض سعر النفط من 22.26 دولار إلى 18.44 دولار صاحبه ارتفاع في معدل التضخم حيث انتقل من 17.88% إلى 31.68%.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن العلاقة التي تربط بين معدل التضخم هي علاقة طردية وفي حالات أخرى عكسية .

• العلاقة التي تربط بين معدل التضخم والكتلة النقدية هي علاقة طردية، أي انه كلما زادت الكتلة النقدية بـ 1 مليار دينار أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 5.07 وهي علاقة تتوافق والنظريات النقدية والاقتصادية فمن المعروف عند زيادة الكتلة النقدية في الجزائر مربوط بتطور أسعار النفط التي

تساهم في زيادة جانب الأصول التي تغطي نسبة كبيرة من كمية المعروض النقدي وبالتالي اي زيادة في المعروض في أسعار النفط يصاحبه زيادة في المعروض النقدي وارتفاع معدلات التضخم.

- العلاقة التي تربط بين معدل التضخم ومعدل إعادة الخصم هي علاقة طردية، حيث انه كلما زاد معدل إعادة الخصم يصاحبه زيادة في معدل التضخم وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي في الجزائر. فبالرجوع إلى تطور كل من معدل التضخم ومعدل إعادة الخصم نجد أن:

خلال الفترة (1990-1999) تميزت هذه المرحلة بعجز في السيولة حيث شهدت ارتفاعا في معدل إعادة الخصم صاحبها ارتفاع في معدل التضخم.

أما خلال الفترة 2000 -2015 والتي تميزت بفائض في السيولة فقد شهدت تراجع في معدل إعادة الخصم ثم ثباته بداية من سنة 2004 إلى غاية 2015 صاحبه أيضا تراجع في معدلات التضخم واستقراره في مستويات مقبولة وهذا ما يدل على طبيعة العلاقة الطردية بين معدلات التضخم ومعدل إعادة الخصم.

مما سبق يمكن القول إن بعد إدخال متغيرات الدراسة المتمثلة في التضخم كمتغير تابع وكل من أسعار النفط، الكتلة النقدية M2، ومعدل إعادة الخصم كمتغيرات مستقلة تبين أن النموذج مقبول إحصائيا وإلى ابعد الحدود.

## خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التي تم القيام بها في هذا الفصل، تم تقدير نموذج الإنحدار البسيط بوضع علاقة بين كل من معدل التضخم كمتغير تابع، وأسعار النفط كمتغير مستقل فقد اتضحت العلاقة بينهما هي علاقة عكسية، وان معامل التحديد ضعيف حيث تم الانتقال إلى النموذج المتعدد بإضافة بعض المتغيرات النقدية التي تفسر معدل التضخم والمتمثلة في الكتلة النقدية M2 ومعدل إعادة الخصم بالإضافة إلى أسعار النفط، وقد اتضحت العلاقة بين معدل التضخم وكل متغير من متغيرات الدراسة أنها علاقة طردية.

كما تبين أن النتائج التي تم الوصول إليها تتطابق مع النظريات الاقتصادية، هذا ما دل أن النموذج ذو جودة عالية، أي أن معدل التضخم يتأثر بمتغيرات الدراسة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تولي إقتصاديات الدول أهمية كبيرة للسياسة النقدية، إذ تعتبر هذه الأخيرة أداة فعالة للتأثير المباشر في النشاط الإقتصادي من خلال تحكمها في المعرض النقدي، فهي من مسؤولية البنك المركزي بحكم أنه السلطة النقدية الوحيدة المخول لها بتخطيط وتنفيذ برامج السياسة النقدية وفقا لما تقتضيه الوضعية الإقتصادية، لعل ابرز أدواته في ذلك وضع هيكل ملائم لأسعار الفائدة وأهم أهدافه تحقيق إستقرار لمعدل التضخم.

أما في ما يخص السياسة النقدية في الجزائر التي ظهرت مع بداية التسعينات قد شهدت تطورات عديدة خاصة في سعيها نحو تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي، حيث أن هذه التطورات ارتبطت ارتباطا وثيقا مع التقلبات التي عرفت أسعار النفط في الأسواق الدولية ما يفسر ذلك إعتقاد الإقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بصفة شبه كلية. فمن خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، معدلات التضخم وإعادة الخصم تبين ارتباطها بتطور أسعار النفط، بحيث برزت مرحلتين أساسيتين تمثلتا في مرحلة عجز سيولة (1990-1999) ومرحلة فائض في السيولة من (2000-2015). مع ذلك بقي الهدف الأساسي طوال فترة الدراسة يتمثل في معدل التضخم.

وقد ساعد نموذج الإنحدار الخطي البسيط الذي تم إعتماده لقياس أثر أسعار النفط على معدل التضخم، حيث توصل إلى وجود علاقة عكسية تربط بينهما، فكل ما ارتفعت أسعار النفط انخفض بموجبه معدل التضخم. أما عن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد تم اعتماده لقياس أثر كل من أسعار النفط، الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم على معدل التضخم، حيث توصل إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وباقي متغيرات الدراسة.

1- إختبار الفرضيات:

على ضوء ما سبق يمكن اختبار الفرضيات التي تمت صياغتها سابقا كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

- يرتبط العام للأسعار، كأحد أهم المتغيرات النقدية الداخلية، بعلاقة عكسية إحصائيا مع أسعار النفط عند تطبيق نموذج الإنحدار الخطي البسيط والذي لم يعطي نتائج مرضية للدراسة خلال الفترة (1990-2015)، أما عند تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد كانت العلاقة طردية إحصائيا، أي أن كلما

زادت أسعار النفط إرتفعت معها معدلات التضخم في الجزائر، وذلك ما يتوافق مع الواقع الإقتصادي في فترات معينة ويتنافى معه في فترات أخرى. وهذا ينفي صحة الفرضية الرئيسية.

### الفرضيات الفرعية:

- يمثل قطاع المحروقات ما يقارب 98% من إجمالي صادرات الجزائر، وما يفوق 60% من إجمالي الإيرادات، وبالتالي تتضح الأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا القطاع في الإقتصاد الوطني، كونه يعتبر المصدر الرئيسي للنمو الإقتصادي. وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية؛
- عرفت التوازنات النقدية عدة تطورات تبعا للتغيرات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق الدولية، فقد شهدت مرحلة عجز سيولة (1990-1999) انتهجت فيها السياسة النقدية سياسة انكماشية والتي كانت تتميز بارتفاع معدل التضخم ومعدل إعادة الخصم، أما مرحلة (2000-2015) تميزت بفائض في السيولة تراجعت فيها تدريجيا كل من معدل التضخم ومعدل إعادة الخصم وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

### 2- نتائج البحث:

تم من خلال هذا البحث التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- السياسة النقدية أداة مهمة للسياسة الإقتصادية، تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي من خلال ضبط عرض النقود وفقا لما تقتضيه الوضعية الإقتصادية؛
- قطاع المحروقات له أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني والوضعية النقدية الداخلية خصوصا، نظرا لما يساهم به من مداخيل كبيرة جراء تصدير النفط بنسبة تقارب 98%؛
- ارتباط تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، معدل التضخم ومعدل إعادة الخصم ارتباطا وثيقا بتطور أسعار النفط وتقلباته خلال الفترة (1990-2015)؛
- يرتبط معدل التضخم مع كل من الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم بعلاقة طردية؛
- يرتبط معدل التضخم مع أسعار النفط بعلاقة عكسية.

### 3- التوصيات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذا البحث تم رصد بعض التوصيات التي تتمثل في ما يلي:
- ضرورة عمل السلطات النقدية على ضبط المعروض النقدي بما يتلاءم ومتطلبات الوضعية الإقتصادية؛

- ينبغي تنسيق عمل السياسة النقدية تماشياً مع مختلف السياسات الأخرى للتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة وعدم تعارضها؛
  - تحديد المتغيرات التي تأثر على التضخم الذي يعتبر هدفاً رئيسياً للسياسة النقدية، وضبط العلاقات بينهما؛
  - ضرورة السعي نحو تحقيق استقرار أسعار النفط بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية وبما يخدم مصالحها الإقتصادية، وذلك باجتماع الدول المصدرة وعملها على ذلك؛
  - إستغلال عائدات الثروة النفطية في بناء مشاريع للنهوض بالإقتصاد الوطني وتوظيفها بما يخدم الإقتصاد الوطني حاضراً وضمن مستقبل الأجيال مستقبلاً؛
  - العمل على تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من أجل تحقيق إستقرار نقدي للجزائر؛
  - تشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات، خاصة في مجال البنوك، السياحة، الفلاحة، الصناعة... إلخ.
- 4- آفاق البحث:**

- يعاني أي بحث علمي من نقائص رغم محاولة الإلمام بأهم جوانبه، إلا أن هذا ما يميز البحث العلمي وبالتالي فإن هذه النقائص يمكن أن تكون محل دراسات مقبلة، وفي هذا البحث يمكن استخلاص جملة من المواضيع لدراستها مستقبلاً وهي:
- أثر تغيرات أسار النفط على التوازنات النقدية الخارجية للجزائر؛
  - أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر؛
  - التنويع الإقتصادي كحل للتقليل من أثر التقلبات النفطية على الإقتصاد الجزائري.

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أسامة الفولي، محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2003.
2. أسامة الكامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
3. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2005.
4. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، 2010.
5. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
6. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.
7. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
8. رشاد العصار، رياض الحليبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
9. زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006.
10. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2008.
11. سعيد السامي الحلاق، محمد محمود العलगوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
12. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر الإسكندرية، 2006.
13. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية، 2008.
14. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

15. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف في الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2004.
16. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، اساسيات في الادارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2010.
17. عدنان داود العذراوي، الإقتصاد القياسي نظرية وحلول، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
18. علي بالعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 2006.
19. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، جامعة دمشق، سوريا، 2011.
20. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، الإقتصاد القياسي (النظرية والتحليل)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
21. كمال سلطان محمد سالم، الإقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، مكتبة وفاء القانونية، مصر، الإسكندرية، 2014.
22. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2010.
23. مجدي عبد المهدي مساعدة، منير إسماعيل أبو شاور، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
24. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية بورصة الأوراق المالية في مصر، نشأة وتطور النظام المصرفي المصري، دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2002.
25. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، عمان، 1998.
26. محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2011.
27. محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
28. محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.
29. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، 2002.

30. مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك في الاقتصاد، دار المعرفة، مصر، القاهرة، 1996.
31. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، ساحة الوادي، 2007.
32. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2014.
33. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، 2010.
34. وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2006.
- الرسائل والأطروحات الجامعية

1. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر (2010-2011).
2. جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة غطستهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2015-2016).
3. حمزة طول، تقلبات أسعار البترول وأثرها على النمو الإقتصادي الجزائري دراسة قياسية تحليلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، (2015-2016).
4. سمير آيت يحي، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، (2013-2014).
5. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
6. عبد الحميد لخديمي، أثار تغيرات سعر النفط على الإستقرار النقدي في الإقتصاديات النفطية دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، (2010-2011).

7. فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الإقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، (2008-2009).

### المجلات

1. بوركاب نبيل، راهم فريد، إنهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول للسياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الإحتياجات الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2015.
2. حمزة العوادي، شوقي جباري، سياسة إستهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وشيلي وتركيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، أكتوبر 2014.
3. حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة (2000-2015)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016.
4. علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر ش.م.م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 30، 2014.
5. فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الإستقرار النقدي، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، عين الدفلة، الجزائر، العدد 14، المجلد 01، 2016.
6. مريم شطبي محمد، مداخلة بعنوان: انعكاسات إنخفاض أسعار النفط الجزائري، ضمن المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الإقتصاد الجزائري مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الإقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، 15 ماي 2015.
7. منتدى الأعمال الفلسطيني، التضخم الإقتصادي حالات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الإقتصادية، إدارة التحرير، أبريل، 2011.

### التقارير والدراسات

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2005، التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر.
6. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37، مارس 2017.

01. Ceyda Omer, **Back to basics, what is inflation ?, finance & developement**, Marche 2010.
02. Hella Mehri–Guercher et Fatehi Sellaouit, **économies monétaire**, centre de publication universitaire, 2014

المواقع الإلكترونية

01. [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
02. Opec Annuel statistical bulletin: <http://www.opec.org/opec>
03. Office National Des Statistiques: <http://www.ons.dz>
04. Ministère des finances: <http://www.mf.gov.dz>
05. Fonds Monétaire International: <http://www.imf.org>.
06. World development indicators data: <http://data.worldbank.org.dz>

الملاحق

خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	الجبائية النفطية (مليون دينار)	الإيرادات العامة (مليون دينار)	نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة (%)	سعر النفط (البرميل/دولار)
1990	76200	152500	49.96	22.26
1991	161500	248900	64.88	18.62
1992	193800	311864	82.04	18.44
1993	179800	313949	57.27	16.33
1994	222176	477181	46.56	15.53
1995	336148	611731	54.95	16.86
1996	495997	825157	60.10	20.29
1997	564765	926668	60.94	18.68
1998	378556	774511	48.87	12.28
1999	560121	950496	58.92	17.48
2000	720000	1578161	45.62	27.60
2001	841600	1505526	55.90	23.12
2002	916400	1603188	57.16	24.36
2003	1350000	1974400	68.37	28.10
2004	862200	2229700	38.66	36.05
2005	899000	3082600	29.16	50.64
2006	916000	3639800	25.16	61.08
2007	973000	3687800	26.38	69.08
2008	1715400	5190500	33.04	94.45
2009	1927000	3676000	52.42	61.06
2010	1501700	4379600	34.28	77.45
2011	173274	5454300	31.76	107.46
2012	1931690	5666600	34.08	109.45
2013	1101605	5873600	18.75	105.87
2014	2088300	4862900	69.67	96.29
2015	2005800	4680400	68.49	49.49

Source : 1-Office National Des Statistiques: <http://www.ons.dz>

2-Opec Annuel statistical bulletin: <http://www.opec.org/opec>

المعدل (%)	إلى	يحسب ابتداء من
03.75	1971/12/31	1963/01/01
02.75	1986/09/30	1972/01/01
05.00	1989/05/01	1986/10/01
07.00	1990/05/21	1990/05/02
10.50	1991/09/30	1990/05/22
11.50	1994/04/09	1991/10/01
15.00	1995/08/01	1994/04/10
14.00	1996/08/27	1995/08/02
13.00	1997/04/20	1996/08/28
12.50	1997/06/28	1997/04/21
12.00	1997/11/17	1997/06/29
11.00	1998/02/08	1997/11/18
09.50	1999/09/08	1998/02/09
08.50	2000/01/26	1999/09/09
07.50	2000/10/21	2000/01/27
06.00	2002/01/19	2000/10/22
05.50	2003/05/31	2002/01/20
04.50	2004/03/06	2003/06/01
04.00	2016/09/30	2004/03/07
03.50	حتى الآن	2016/09/30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37، مارس 2017، ص19. عن الموقع:

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

## ملخص:

عالجت الدراسة موضوع أثر التقلبات النفطية على التوازنات النقدية الداخلية للجزائر وذلك بتشخيص الوضعية النقدية الداخلية للإقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار النفط بحكم أن هذا الأخير يعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات. وخلصت الدراسة القياسية للفترة (1990-2015) أن الاستقرار النقدي الداخلي للجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات النفطية في الأسواق الدولية، وخصوصا فيما يخص استقرار معدلات التضخم التي تعتبر هدفا أساسيا للإقتصاد الوطني. الكلمات المفتاحية: أسعار النفط وتقلباته، الكتلة النقدية  $M_2$ ، معدل إعادة الخصم ومعدل التضخم.

## Abstract:

The study dealt with the impact of oil fluctuations on Algeria's internal monetary balances by diagnosing the internal monetary position of the national economy in view of fluctuations in oil prices, since the latter depends almost entirely on the hydrocarbons sector.

The standard study for the period (1990-2015) concluded that Algeria's internal monetary stability is closely linked to the hydrocarbon sector, which makes it hostage to the oil shocks in the international markets, especially with regard to the stability of inflation rates, which are the main target of the national economy.

**Key words:** Oil prices and volatility,  $M_2$  cash mass, rebate rate and inflation rate.